مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: تاء التأنيث في العربية: البنية ودلالة المبالغة
اسم الكاتب: خلف عايد الجرادات
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9274
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 17:33 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



المجلد 20، العدد 2
ذو القعدة 1444 هـ / يونيو2023م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

يونيو 2023م **مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية** المجلد 20 العدد 2
https//:doi.org/10.36394/jhss/20/2/8

تاء التأنيث في العربية: البنية ودِلالة المبالغة

خلف عايد الجرادات[1]

تاريخ الاستلام: 29-08-2021 **تاريخ القبول: 11-03-2022**

ملخص البحث:

يتناول هذا البحثُ ظاهرة المبالغة في الأبنية الصرفيّة التي لحقتها تاء التأنيث نحو: علّامَة، ونسَّابة، وراوية، وغيرها، ويستكمل جوانب الظاهرة؛ وذلك بسدِّ الثغرات التي فاتت الدراسات السابقة فيها.

ويهدفُ إلى تفسير العلاقة ما بين تاء التأنيث والمبالغة، واستقصاء الأبنية التي تمثّل هذه الظاهرة، مع أغلب أمثلة كل بناء، ممّا لم يَشِع عند القدماء والمحدثين من الذين تناولوا الظاهرة من قبلُ.

وتوصَّلت الدراسة إلى جوهر العلاقة بين التأنيث والمبالغة؛ فقد تبيّنَ أنّه يعود إلى نظرة العرب الاجتماعية للأنثى من جهة تعظيمها، وكثرتها، وامتدادها (بالولادة والإنجاب)، وخطورتها، ثمَّ انتقال هذا المَلْمَح إلى اللغة على شكل مبالغة بالتأنيث، وذلك بإلحاق تاء التأنيث إلى بعض طوائف الأبنية، كالصفات أو المشتقّات (اسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول) والمصادر والجموع.

ونهجَتُ في هذه الدراسة المنهج الوصفيّ التحليليّ؛ بأن جمعتُ المادةَ من مظانّها، وفق ما هو متَّفق عليه زماناً ومكاناً في الدراسات اللغوية العربية التي تتناول الظواهر في الفصحى، وتناولتُها بالدرس توصيفاً وتحليلاً، وهو المنهج الأنسب لأهداف البحث ومادته وميدانه.

الكلمات الدالة: مبالغة، تاء التأنيث، أبنية صرفية.

(1) كلية الآداب - جامعة موتة (مؤتة – الأردن)
kalafjaradat@gmail.com

المقدّمة:

وقف القدماءُ عند بعض الصيغ التي لحقتها تاء التأنيث، فأكسبتها معنى المبالغة، وذلك نحو: عَلّامَة، ونَسَّابَة، وراوية، وغيرها، وفسَّروا المبالغة فيها تفسيرات شتّى، ولم يتوسَّعوا في الظاهرة؛ إذ يكاد الوقوف عليها لا يتعدَّى أمثلتها المشهورة.

ويأتي هذا البحث استكمالاً للجهود المتقدِّمة، من حيث تفسير المبالغة بالتاء في هذه الصيغ والأمثلة، وسَعْياً إلى استكمال أبنية هذه الظاهرة، واستقصاء أغلب أمثلتها.

وقد عمدتُ إلى مصادر الدراسة قديمةً وحديثة، ووقفت على ما فيها من هذه الظاهرة قراءةً وتحليلاً، ودوَّنْتُ خلاصته في هذه الدراسة، ثمّ بدأتُ من حيث انتهوا، فقدّمت مجتهداً تفسيراً للظاهرة بعد تحليلها، ورصدت امتدادها في اللغة أبنيةً وأمثلةً، ما وسعني الرصد والاستقصاء.

وأبرز مصادر الدراسة هي المصنفات اللغوية القديمة في النحو والصرف واللغة والمعاجم والتفسير، والكتب التي استقلّت بالمذكَّر والمؤنّث – وهي كثيرة- والدراسات الحديثة التي لامَسَتْ الظاهرة.

ومن جديد البحث ونتائجه تفسيرُ العلاقة بين التأنيث والمبالغة، واستقصاء الأبنية التي داخلتها التاء مبالغةً، فامتدَّتْ الدراسة إلى كلِّ ما لحقته تاء التأنيث وأصابَ منها مبالغةً أو تكثيراً كالمصادر، والجموع، وصيغ المبالغة واسم الفاعل واسم المفعول. وممّا أسفَرَتْ عنه الدراسة أيضاً، الإشارة إلى تاء الوحدة، أو تاء التخصيص، وهي التي تخصص البناء إن لحقته ليدلّ على المَرّة الواحدة، ولكنّه يفيد المبالغة في الوقت ذاته.

ونهجتُ في الخوض فيها مسالك المنهج الوصفيّ التحليليّ، فهي ظاهرة ميدانها اللغة الفصيحة، وما توافر من أمثلة وشواهد فيها، وكان الغرض الوقوف على شأنها وأساسها؛ لأنّها ظاهرة ملموسة لا يمكن الإغضاء عنها، زيادةً على أنّها تسهم في جانب ضروريّ، هو تكثيف المعنى أو المبالغة، وهو غرض عتيد من أغراض اللغة، يفسّر المنُجَز في نصوصها ماضياً، ويحيي أساليب الفصحى للاستعمال حاضراً، فيشجّع باب القياس بما يُثْرى فصحانا المعاصرة.

وعلى سبيل التنويه بالدراسات السابقة، فإنّي قد ظفرتُ بدراسات حديثة سبقتني في تناوُل الظاهرة أو المَساس بها، لكنّها لم تُغْنِ عن استئناف البحث والقول فيها، فمنها: دراسة عبد الحميد الأقطش: "عَلّامَة وأمثالها من نعوت المُذَكَّر" (مجلة أبحاث اليرموك 1998م، مجلد 16، عدد 2) الذي وقف على بعض أبنية الظاهرة، وعدَّها من اللطائف

اللغويّة المقصورة على لغة الخاصّة، وابتعدَ بها عن مسألة المبالغة، وحصرها في التلقيب (أي أنّها لإطلاق الألقاب)، غيرَ أنّ الملموس منها في اللغة، وكثرة أمثلتها وأبنيتها لا يُصَدِّق ذلك. وَنَفْيُهُ المبالغةَ فيها جعله ينأى عن تفسير علاقة الظاهرة بالتأنيث، ومن ثَمَ فإنّهُ لم يتعرّض لما بين التأنيث والمبالغة من صلة، وهو أهم أسئلة البحث في الظاهرة.

ومنها: دراسة محمد الروابدة: "لاحقة التاء في المصادر وجموع التكسير" (مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، مجلد 14، عدد 1، 1999م)، وهي خاصة بالتاء في المصادر وجموع التكسير، زيادةً على أنّها دراسة صرفيّة صوتية، قاربَتْ أثر التاء في بنية ما لحقته.

واستقلَّت دراسة حمدي الجبالي: "دَور هاء التأنيث في الجمع: قراءة في لسان العرب" (مجلة جامعة النجاح، مجلد 18، عدد 2، 2004م) بصيغ الجَمْع الواردة في معجم لسان العرب، وقد ذكرَ بعض أبنية الجمع التي لحقتها التاء، وقد أغنتني هذه الدراسة عن التفصيل في أبنية الجمع وأمثلتها، فاكتفيت بالإشارة إلى علاقة الجمع بتاء التأنيث ومبالغتها.

وثمة دراستان هُديتُ إليهما بعد الانتهاء من البحث، الأولى بعنوان: تاء التأنيث في العربية: دراسة تطبيقيّة في المبنى والمعنى الوظيفي، محمد رجب الوزير(مجلة جامعة عين شمس، عدد 49، 2008م)، والثانية: التاء في نهاية الاسم – دراسة دلاليّة، صلاح أحمد عبد اللطيف حسين(مجلة جامعة القاهرة، العدد 53، 2015م) وقد استقصَتْ كُلُّ من هاتين الدراستين التاءَ ومسائلَها في العربية استقصاءً تامّاً مستوعباً، والدراسة الثانية منهما أوعب من الأولى استقصاءً حتى وقفت على مواقع التاء في بنية الكلمة: أصلية أو زائدة أو محايدة (حينما تكون عوضاً عن حرف) غير أنّ الأولى أعمق تحليلاً وأحكم. وقد اعتمدتْ الدراستان بشكل واضح على ما أورده القدماء من مسائل التاء التي تناثرتْ في مصنفاتهم، واتّبعَتا تفريعاتهم ومصطلحاتهم، لكنهما لم يلامسا المبالغة من الجهة التي سلك فيها هذا البحث، ولم يقصدا إليها للكشف عن علاقة التأنيث بالمبالغة، ولم يربطا بين تاء التأنيث ودلالتها على المبالغة في كثير من الأبنية الصرفيّة الّتي وقفوا عليها.

1. السابقون وتفسير الظاهرة:

أوَّلُ نَصٍّ يطالعنا في تفسير المبالغة بتاء التأنيث هو ما جاء عند الفرَّاء(207هـ) حينما وقف على نحو: "مِجْذامَة(القطّاع للسفَرِ)، ومِطْرابَة، ومِعْزابَة، فقال: " لأنّ العربَ تُدخِل الهاءَ على المُذَكَّر على وجهين: أمّا أحدُهما فعلى المدح، والآخر ذَمٌّ، فيُوَجِّهونَ المدحَ إلى الداهية، فتكون الهاء يُرادُ بها المدح والمبالغة في نوعه الّذي وُصِفَ به، فيُقالُ: إنّه لَمُنْكَرَةٌ من المناكير، وإنّهُ لراويةٍ وعَلّامَة، وأمّا الذمُّ فقولهم: إنّهُ لجخّابة (أحمق)، وهلباجة (أحمق)، وفَقّاقَة (مُخَلِّطٌ)، فيما لا أحصيه، وكأنّهُ يذهبُ به إلى البهيمة"" (الفرّاء، 1926، ص: 8، 60).

أمّا الإشارة الثانية فقد جاءت عند المبرّد(285هـ) فيما نقله عنه العسكريّ(395هـ)، وهو أنّهم: "وصفوا الرجلَ بالداهية مبالغةً؛ كأنّه يقوم مقام جماعة دُهاةٍ، وكذا راوية، فكأنه يقوم مقام مجموعة رُواة". (العسكري، د.ت، ص: 87). أمّا ابن جني(392هـ) فقد فسّر إفادة التأنيث للمبالغة في هذه الظاهرة على معنى الغاية والنهاية، قال: "لم تلحق الهاءُ لتأنيث الموصوف بما هي فيه، وإنّما لَحِقَتْ لإعلام السامع أنّ هذا الموصوف بما هي فيه قد بلَغَ الغايةَ والنهايةَ، فجعل تأنيث الصفة أمارةً لما أُريدَ من تأنيث الغاية والمبالغة" (ابن جنّي، د.ت، ج2، ص: 201). ويُلاحَظ أنّ المبّرد وابن جنّي لم يُقدّما توضيحاً ولا دليلاً على ما ذهبا إليه من معنى الجمع فيها.

ودمجَ الجوهريُّ(393هـ) مذهب الفرّاء وابن جنّي السابقَيْنِ معاً، فقال: "ومنه ما كان مدحاً يذهبون بتأنيثه إلى تأنيث الغاية والنهاية والداهية، وما كان ذمًّا يذهبون به إلى تأنيث البهيمة" (الجوهري، 1984، ج6، ص: 2560)، ولم يأتِ بجديد يُذكَر.

ونسبَ ابن فارس(395هـ) قولَ الفرّاء السابق إلى ثعلب(291هـ)، فقال: "سمعتُ عليَّ بن إبراهيم يقول: سمعتُ ثعلباً يقول: إذا مدحوا بعَلّامَة فكأنَّهم أرادوا داهية، وإذا ذمّوا بهلباجة فكأنّهم أرادوا بهيمة" (ابن فارس، 1967، ص: 47)، ومن الواضح أنّها عبارة الفرّاء أوردها ثعلب؛ فهما كوفيّا المَذْهَب، والفرّاء أسبق.

وعلّلَ الحريريّ(516هـ) المبالغة بتاء التأنيث بأنّها من باب نقل الشيء من بابه؛ ليدلَّ على المعنى الّذي تخصّصَ به؛ فإسقاط الهاء في قولهم: امرأة صبور للمبالغة، كما أنّ إلحاق الهاء في: رجل عَلّامَة ونَسَّابَة يدلُّ على تحقيق المبالغة، ويُؤذِن بحدوث معنى زائد في الصفة (الحريري، 1998، ص: 132). وهو تعليل قياسيّ منطقي يعوزه الإثراء اللغويّ.

وذهب السُّهَيْليّ(581هـ) مذهبَ ابن جني بتفسير المبالغة على معنى الغاية، ولكنّه تعمّق في ذلك؛ فجعل تأنيث الواحدة مقابل الجنس من باب الغاية، ولكنّها غاية في القلّة، جاء ذلك في حديثة عن مصدر(فَعُلَ) وهو: "فَعال، نحو جَمال، وكَمال وبهاء، وقد خلا من التاء؛ لأنّ المعنى عامٌّ يشتمل على خِصال، ولا يختصُّ بخصلة واحدة، فلذلك جاء (مَلُحَ) ملاحَة، وفَصُحَ فصاحة؛ لأنّ الفصاحة خصلة من خُصَل الكمال فحُدِّدَتْ بالهاء، لأنّها ليست بجنس عامّ كالجمال، فصارت تشبه الضربة، والتمرة من الضرب والتَّمْر"(السهيْلي، 1992، ص: 250). ولا يخفى ما في رأيه من تكلُّفٍ، وإن كان وافق ابن جنّي في تأنيث راوية وعَلّامَة على معنى الغاية.

وهي عند القيسيّ (ق 6 هـ) من باب الخروج من الباب إلى ضدِّه، يقول: "ووجه المبالغة عندهم في هذا – يعني عَلّامَة وأخواتها – أنّ النقيضين إنّما بينهما حدٌّ يفصلُ بعضها عن بعض، فإذا زاد أحدهما على حدِّهِ انعكس ضدَّهُ؛ لأنّه لا مذهبَ له يُذْهَب إليه؛ إذ لا واسطة بينهما" (القيسيّ، 1987، ج1، ص: 290). ولعلّ رأيَهُ هذا مُستَفاد من مذهب الحريري السابق، وإن كان فيه بعض اختلاف.

واختار ابنُ عصفور(669هـ) رأي ابن جنّي المشار إليه آنفاً (ابن عصفور، د.ت، ص: 371). وذهبَ الرَّضيّ(686هـ) مذهبَ المُبرِّد؛ وهو أنّ التأنيث في الأمثلة المذكورة على تأويل جماعة، فهي تفيد مبالغة في الوصف (الأستراباذي، 1996، ج4، ص: 326). وهو رأي وجيه من حيث الربط بين التأنيث والجمع، لكنّه في الأمثلة المذكورة هنا غير ظاهر ولا واضح، كما أشرتُ.

وبعدُ، فما تقدَّمَ هو أبرز ما جاءَ عند المتقدِّمين من تفسير المبالغة بالتاء فيما لحقته من أبنية، وأرى أنّهم لم يظفروا تماماً بالسبب الحقيقيّ لهذه الظاهرة؛ لأنّ أقوالهم لم توضِّح العلاقة بين التأنيث والمبالغة. ولعلّ أقرب الأقوال فيها هو قول الفرّاء؛ لأنّه يلامس طبيعة اللغة وروحها، فتفسيرُهُ المبالغةَ على معنى الداهية أو معنى البهيمة، إشارة جديرة بالوقوف؛ لأنّها تشير إلى تعظيم المُؤَنَّث، ولكنّها تحتاجُ مزيداً من التقصّي وشرحٍ للعلاقة بين التأنيث والمبالغة؛ كما إنِّي لا أرى أهميّة لتفريعه الأمثلة التي ذكرها في تفسيره إلى مدح وذمٍ؛ لأنّ القضية الأساسيّة هنا واحدة، وهي إفادة المبالغة، وهو ما أشار إليه ابن درستويه(347هـ)، في تعليقه على الرأي ذاته عند ثعلب، غير أنّه أخذ الأمثلة على ظاهرها، فقال: " إنَّ الداهية نفسها لم توضَع للمدح خاصّةً، ولكن يُسَمّى بها الخير والشرّ جميعاً، إذا جاوز الحدَّ والمقدار في الدُّهْي ... وليس في قولهم رجلٌ لَحَّانة شيءٌ من شَبَه البهيمة؛ لأنّ البهيمة لا تلحن". (ابن درستويه، 1998، ص: 426). ومع ذلك فإنّه في رأي أصحاب هذا المذهب تتجلَّى الإشارة الجوهريّة لتفسير المبالغة بالتأنيث، وذلك من جهة تعظيم خطر المؤنّث، وربط ذلك بالداهية والبهيمة، وهي المسألة التي سأشرحها تفصيلاً في هذا البحث.

أما عند المُحدَثين فلم أظفر بشيءٍ يستحقُّ الذِكْرَ في تعليل المبالغة بالتاء سوى ما نُقِلَ عن المستشرق (وِنسِنك WENSINK) في بحثٍ طريفٍ له، ذهبَ فيه إلى أنّ ما يُسَمّى بعلامات التأنيث كالتاء والألف المقصورة والممدودة ليست في الحقيقة إلّا علامات للمبالغة، تفيد الكثرة، ولذا نراها في كلمات مُذكَّرة من مثل: عَلّامَة وفهّامة، كما نراها في بعض الجموع، مثل: قَتْلى وجَرْحى. (أنيس، 1978، 163).

وملحظُهُ هذا وإن كان فيها عُمْقٌ وحَقٌّ من حيث الربط بين علامات التأنيث والكثرة إلّا أنّ نفي دلالة التأنيث عنها ممّا يُجافي واقع العربية؛ لقُوَّة ارتباطها بالتأنيث، وقلّة ذلك بالتكثير نسبيًّا.

ولا أستبعد أن يكون رأيه هذا متأثِّراً إلى حدٍّ ما بقول بعض القدماء أنّ التاء للمبالغة وليست للتأنيث؛ لأن الأمثلة المذكورة يوصَف بها المُذَكَّر غالباً، أو يستوي فيها -على الأقل- المُذَكَّر والمُؤَنَّث، ومن ثَمَّ فإنّ نفي التأنيث عنها يبدو واضحاً في ردِّ البصريّين مذهبَ الفرّاء الذي سبق، وهو حَمْلُها على الداهية مدحاً، وعلى البهيمة ذمّاً، قال النحّاسُ(338هـ):

"وهذا القولُ خطأ عند البصريّين، ولو كان كما قالَ لكانتْ الهاء للتأنيث" (النحاس، 1985، ج3، ص: 157). ومعنى ذلك أنّهم يعتبرون التاء في تلك الكلمات للمبالغة وليست للتأنيث، ومن ذلك ما قاله الفارابيّ(350هـ) عن بناء فَعول: "فإذا كان بالهاء فهو بمعنى مفعول، والهاء حينئذٍ ليست للتأنيث، نحو: لَجوجَة، ومَلولَة" (الفارابيّ، 2002، ج1، ص: 85). والّذي أراه أنّه من غير المُسْتساغ فصلُ التاء عن التأنيث في دلالتها على المبالغة؛ لأنّ الذي سَوَّغَ نَقْلَها إلى هذه الوظيفة إنّما هو ما فيها من تأنيث، وما في معنى التأنيث من كثرة ومبالغة، كما سأوضّح لاحقاً. والقدماء أرادوا أن التاء في (رَجُلٌ عَلّامَة) مثلاً، لا تؤنِّث الصفة؛ لأنّ الموصوف مُذكّر، فهي للمبالغة، وهذا صحيح، لكنّه لا يصل إلى حدِّ تبرئتها من التأنيث بالكُليَّة؛ لأنّها أفادت المبالغة باعتبار معنى التأنيث.

وسلك بعض المحدّثين مسلك القدماء في نفي التأنيث عن التاء، وأنّها (أي التاء) لتأكيد المبالغة (المبارك، 2002، ج2، ص: 345).

أمّا فاضل السامرائي فيرى أنّ التاء في مثل الأمثلة المذكورة نقلتْ الصيغة من الوصفيّة إلى الاسميّة، فصارت الصفات: راويَة، وعَلّامَة، ونحوها أسماءً، كالعارضة والداهية والنازلة. ثم يوضّح ذلك: هو راوية: يفيد أنّ روايته أصبحت أمراً عامّاً مشهوراً، أو على درجة بليغة من الاتِّصاف بالأمر، وكذا طاغية، فليس كلُّ راوٍ راوية، وكذا الفعّالة وأخواتها (السامرائي، 2007، ص: 107). ومسألة النقل بالتاء مقرَّرة عند القدماء (ابن درستويه، 1998، ص: 507. ابن مالك، 1982، ج4، ص: 1480)، لكنَّ الظاهر أنّه يرى أن التاء للنقل والمبالغة، ولم يتعرَّض للتأنيث فيها.

2. علامات التأنيث والجمع:

يُلاحَظ أنّ ثمّةَ علاقة وثيقة بين التأنيث والجَمْع، ولعلّ الكشف عن هذه العلاقة يُسهِمُ في تفسير دلالة تاء التأنيث على المبالغة في موضوعنا. وأوَّلُ ملاحظة في هذا الإطار هي جنوح اللغة إلى التعبير عن الجَمْع بمعنى الجماعة، ومن ثَمَّ دخَلَتْ التاء على بعض أنواع الجموع، نحو: الصياقلة والمهالبة والصيارفة، فزيادةً على اعتبارها تعويضاً عن ياء الجمع، وهي مسألة بنائية صرفيّة بحته، لكنَّ النحاةَ عَدُّوها لتأكيد تأنيث الجَمْع، قال المُبرِّدُ: "وما لَحِقَ منه الجمعَ فإنّما يلحقه توكيداً لتأنيث الجمع، وذلك قولك: الصياقلة، المهالبة، الجواربة، الصيارفة" (المبرّد، 1970، ص: 88)، ثم قال في موضع آخر: "كُلُّ جماعة تُخبِرُ عنها فَلكَ أن تُؤنِّثها على معنى جماعة" (المبرّد، 1970، ص: 124). ونقل ابن درستويه عن الخليل ما يفيد الربطَ بين التأنيث والمبالغة إذا دخلَتْ التاء على جَمْع، في نحو: فُعول(حُمول) إذا جُمِعَت على حُمولَة: "فإنّما عَلَم التأنيث في آخر حُمولة لمبالغة معنى الجمع" (ابن درستويه، 1998، ص: 357). وقد أيَّدَ الرّضي رأي المبرد السابق،

وقال: "إنّ التاء تجيء للدلالة على الجَمْع، والتاء للتأنيث، على أنّها صفة للجماعة تقديراً" (الأستراباذي، 1996، ج4، ص: 326). وقد جاءت التاء عَلَماً للجمع في نحو: جَمَّالة، وعطَّارة، وسيّارة، ونحوها، وفسَّر النحاة ذلك على إرادة معنى الجماعة. (ابن يعيش، 2011، ج3، ص: 370).

ومن هذه العلاقة بين التأنيث والجَمْع دلَّتْ بعض الصِيَغ المُؤَنَّثة على المفرد، وعلى الجماعة؛ فالحَلوبة "يُقالُ للواحد والجماعة، والحَلوب لا يُقال إلّا للجماعة، ومثل ذلك قَتوبَة ورَكوبَة" (ابن سيده، 1996، ج16، ص: 101)، ومن ذلك حَلْفاء، وطرفاء وبُهْمى للمُفرَد والجَمع عند سيبويه (سيبويه، 1983، ج3، ص: 596)، ولو لم تكن مؤنَّثة لَما صلحتْ للجمع.

وقد عَدَّ بعضُهم كلَّ الجموع المكسَّرَة مؤنَّثة (السجستاني، 1997، ص: 92)، يُزادُ على ذلك ارتباط الجمع بالتأنيث، سواء في إسناد الفاعل أو في الوصف، جاء في اللسان: "... ترى جوانبها بالشحمِ مفتوقا،

قال: إنّما أرادَ مفتوقة، فأوقع الواحد موقع الجماعة" (ابن منظور، 1993، ج1، ص: 296)، أيْ أنّ (مفتوقة) المُؤَنَّثة تسدُّ مسدَّ الجمعِ في مراعاة المطابقة بينها وبين(جوانبها) الواردة في الشاهد.

وكثيراً ما جعلَ القُدامى التاءَ عِوَضاً عن حرف العلِّة، في الجموع، نحو: فرازنة، وصيارفة، وكذا في بعض صيغ المصدر، غير أنّ هذه - كما أشرتُ سابقاً - مسألة صرفيّة بنائيّة لا تُلغي كونَ التاء لها وظيفة دلاليّة هي الجمع. قال أبو حيَّان: " قال بعض أصحابنا في قول النحاةِ: إنّ التاء في فرازنة عوضٌ من الياء نَظَرٌ، إذ يمكن أن تكون للجمع، كما استقرَّتْ في غير هذا الموضع، وأمكنَ أنَّهم لم يجمعوا بينها وبين الياء؛ لأنّ الاسم يطولُ بهما، وهما غير واجبيْن في الكلمة، وعندما رأى النحاةُ أنَّهما تعاقبا اعتقدوا فيها أنَّها للمعاوضة حتى نسبوا ذلك للعرب، وجعلوا أنَّهم وضعوها على معنى المعاوضة، والمعاوضة ليس معنىً تعتبره العربُ، بحيث تجعل الهاء له بالقَصْدِ، بل هو عبارة تكون من النحويّ عند رؤية التعاقب في كلامهم" (السيوطي، د.ت، ج1، ص: 321). ولعلَّ العلاقة الوثيقة بين التأنيث والجمع هي أنَّهما يتَّفقان في دلالة الكثرة والمبالغة، فكما يفيد التأنيث مبالغة كذا يفيد الجمع، قال ابن منظور: "فأصبحتْ دارهم بلاقِعَاً، وفي الحديث: فأصبحت الأرضُ منِّي بلاقعَ، قال ابن الأثير: وصَفَها بالجمعِ مبالغةً، كقولهم: ارضٌ سباسِبُ، وثوبٌ أخْلاقُ" (ابن منظور، 1993، ج8، ص: 21). ومن هذا التعالق بين الجمع والتأنيث والمبالغة ما أشارَ إليه ابن منظور أيضاً في تأنيث الضمير العائد على المنون في قول أبي ذؤيب:

أمِنَ المنونِ ورَيْبِها تتوجَّعُ. (الهذليّون، 1995، ص: 1). قال: "ورَيْبِها: حَملاً على

المنيِّـة، ويحتمـل أن يكـون التأنيـثُ راجعـاً إلـى معنـى الجنسيّة والكثـرة، وذلـك لأنّ الداهيـة توصَـفُ بالعمـوم والكثـرة والانتشـار" (ابـن منظـور، 1993، ج13، ص: 416).

ولا أدَلَّ علـى العلاقـة بيـن التأنيـث والجَمْـع مـن كثـرة الجُمـوع التـي لحقتهـا علامـات التأنيـث، فقـد لحقـت التـاء جمـوع التكسـير الآتيـة (يعقـوب، 1994، ص: 83): أفْعِلَـة، نحـو: أطعمـة، وأرغفـة وأكسية، ونحوهـا. وفِعْلـة، نحـو: شِـيخَة، وفِتْيَـة، ونحوهـا. وفُعَلَـة، نحـو: رُمـاة، وسُـعاة، وغُـزاة، ونحوهـا. وفَعَلَـة، نحـو: كَتَبَـة، وبَـرَرَة، ونحوهـا. وفِعَلَـة، نحـو: قِرَطَـة، وقِـرَدَة، ونحوهـا. وقـد حملـوا التأنيـث فيهـا علـى معنـى الجماعـة أو الطائفـة (ابـن عطيّـة، 2001، ج1، ص: 244). والظاهـر أنَّ التـاء تلحـق الجمـع فـي صيغـة منتهـى الجمـوع، وإن فرَّعـه الصرفيـون إلـى: نَسَـب، كمـا فـي مهالبـة وصقالبـة، وعُجمـة، كمـا فـي: صوالجـة وموازجـة، وكـذا تدخـل التـاء فـي الجمـع علـى وزن فِعـال، وفُعـول، نحـو: حِجـارَة، وحِمالَـة، ومِهـارَة، وبُعولَـة، وفُحولَـة، وعُمومَـة (الجبالـي، 2004، ص ص: 365 – 357).

3. سرُّ العلاقة بين التأنيث والمبالغة:

إنّ ارتبـاط التأنيـث بالمبالغـة والجمـع كمـا تقـدّم لا بُـدَّ لـه مـن تفسـير لغـويّ يكشـف عـن سِرِّ هـذه العلاقـة، ويُفسِّـرُ دخـولَ التـاءِ الأمثلـةَ المذكـورةَ، وإفادتَهـا المبالغـةَ فيهـا، وهـي ظاهـرة واسـعة فـي اللغـة، فزيـادةً علـى لحاقهـا كثيـراً مـن صيـغ الجمـع، فإنّهـا تلحـق صيـغ المبالغـة، واسـم الفاعـل، واسـم المفعـول، واسـم المـكان، والمصـدر.

ولا يخفـى أنّ اللغـة مظهـر إنسـاني لا ينفـكُّ عـن حيـاة الإنسـان وفِكْـرِه وعواطفـه ومعتقداتـه، وينعكـس كل ذلـك فـي واقـع اللغـة، ومظاهرهـا وظواهرهـا، ولـذا فإنّـي أرى هـذا هـو الطريـق الأوضـح فـي كشـف العلاقـة بيـن التأنيـث مـن جهـة والمبالغـة والتكثيـر والجمـع مـن جهـة أخـرى.

وقـد خَلُـصَ النحـاةُ إلـى تقريـر أنّ المُذَكَّـر أصـلٌ، والمُؤَنَّـث فـرعٌ (المبـارك، 2002، ص: 335)، ومُرادهـم بذلـك أنّ المُذَكَّـر أسـبقُ مـن والمُؤَنَّـث؛ فالمُذَكَّـر مسـتغنٍ عـن العَلامَـة والمُؤَنَّـث محتـاجٌ إليهـا، والعـربُ تُغَلِّـب الأوَّل علـى الثانـي. غيـر أنّ كلَّ ذلـك لا يتعـارض مـع قـوَّة المؤنَّـث، ولا ينفـي اعتبـاراً آخـرَ لـه عندهـم؛ فهـم ينظـرون إليـه نظـرةً تحمـلُ فـي طيَّاتِهـا معنـى السـعة فيـه والقـوَّة والكثـرة، فالأنثـى تلـدُ وتمتـدُّ فروعهـا وتتكاثـر، وتنهـض بأعبـاء الحَمْـل والـولادة والأعمـال الشـاقّة، وفيهـا كَيْـدٌ وشراسـة، وفـي عالـم الحيـوان فيهـا خطـر وهـلاك، كالأفعـى، والعقـرب، وأنثـى الوحـش المفتـرس. وقـد تعلَّقـت هـذه التصـورات فيهـا مـن جهـة أنّهـا أنثـى، وهـو مـا رسَّـخ صـورة الكثـرة والقـوة والسـعة فـي جانـب الأنثـى، وأخـذ التأنيـث طريقـة فـي اللغـة للتعبيـر عـن المبالغـة والكثـرة والقـوّة. فأنّثـوا الداهيـة، وهـي أخطـر مـا يواجهـون، وأنّثـوا المصيبـة والمنيـة، والراحلـة التـي عليهـا معتمدهـم فـي الترحـال.

ومن مظاهر الكثرة في الأنثى وشيوعها كثرتها في الأنعام إلى جانب نُدرة الذكور، ومعلوم أهمية الجانب الذي تحتله الأنعام في معاشهم، فمنها ركوبهم ومنها يأكلون.

ويُلاحَظ أيضاً أنَّهم سَمّوْا بالمُؤَنَّث كلَّ ما استعظموه، أو كان ذا كثرةٍ بالولادة والإنجاب أو التثمير أو العطاء، أو ذا سَعَةٍ ومخافة ومهابة؛ فأنَّثوا "الصحراءَ، والبيداء، والفلاة، والشجرة والنخلة والثَّمَرَة"، وأنّثوا الليلة فهي عندهم أطول وأعظم مخافة، "ودابَّة، ورَكوبَة، وحَمولَة، ومطيَّة، وحَلوبَة"، كل ذلك بالتأنيث لِمَا ارتبط فيه من كثرة وقوَّة وصبر وتحمُّل وعطاء. وأنَّثوا ما اتَّخذوه من الأصنام آلهةً، قال الحسن: "لم يكن حَيٌّ من أحياء العرب إلّا ولهم صَنَمٌ يعبدونه، ويسمُّونه أنثى بني فلان" (الرازي، 2002، ج1، ص: 221)، وفي ذلك إشارة واضحة إلى قوَّة الأنثى من ناحية الخوف منها، وتعظيم ما ترمي به.

ولا يتعارض ذلك مع قوّة الذَّكَر(الفحل) وشدَّته، كما أشرتُ سابقاً، غير أنّ القوّة في التأنيث من جهة الكثرة والسعة والتوالد والاستمرار، والابتذال وتحمُّل المشقَّة، أمّا قوّة الذكر فهي حِدّةٌ وصَلابَةُ جَسَدٍ وفحولةٌ، ولعلّ مما يؤيّد ذلك وصفهم الناقة بأنّها حَرفٌ مذكّرةٌ (الزَّبيدي، تاج العروس، ج 11، ص 382).

وكلُّ ما كانَ إلى العموم والسِّعَة اتّجهوا به إلى التأنيث، نحو: النفس؛ إذ تشمل الأنثى والذَّكَر والعاقل وغير العاقل، وقد أنَّثوا الأرضَ والسماءَ ربّما لسعتهما وإحاطتهما، ولإنتاج الأرض النبات، وأنَّثوا السُّحُبَ لما تَبُثُّ من خيرٍ وغزارة، وأنَّثوا المدينة والقرية والأمَّةَ والجماعة لكثرة أفراد كل منها وسعته، ولاشتمالها على ما فيها؛ فهي كالأمُّ التي تحتوي بنيها، وقد أورد الرازي أنّهم أطلقوا اسم الأنثى على الجمادات والمواتِ؛ لأنَّ الأنثى أخَسُّ من الذَّكَر، والميِّت أخَسُّ من الحَيِّ (الرازي، 2002، ج11، ص: 221)، ولا أعتقد صحَّة هذا التعليل، وإنّما الأمر فيما أرى يعود إلى سعة الجمادات والموات واستعظامها عندهم.

وقد فسَّرَ (وليم رايت) التأنيث المجازيّ وكثرته في العربيّة بأنّ الخيال السامي ربط ذلك بالمرأة وما يكتنفها من سحر وغموض. (أنيس، 1978، ص: 163، الصالح، 2004، ص: 86).

وعلى ذلك رأيتُ قُرْبَ تفسيرِ الفرّاء للمبالغة بتاء التأنيث على معنى الداهية ومعنى البهيمة؛ لأنَّهُ يشير بوضوح إلى ربط المبالغة بالتأنيث، فالداهية والبهيمة يشيران إلى تعظيم شأن الأنثى، تعظيم خطر وكثرة وسعة.

وقد أنَّث العربُ اسمَ الموضع إن اشتهر بالشيءِ وكان مظنَّتَهُ، وكان كثيراً فيه كأنّما هو مادّتُه ومعدنه، كقولهم: مَأْسَدة، ومَهْلَكة، ومَزَلَّة، ومَظَنَّة، ومَوْقَعة (الزمخشري، 1993، ص: 303).

وللعرب طريقة طريفة في تسمية بعض أعلام الجنس بالكُنْيةَ، وقد لاحظتُ أنَّ التكنية بالمؤنّث تميل كثيراً إلى جانب استعظام شأن الشيء أو سعته أو تكثيره، كقولهم: بنات طبق، وهي الدواهي، ويُروى أنَّ أصلَها الحيَّة، أي أنَّها استدارتْ حتى صارتْ مثل الطبق، وأطلقوا على المنيّة أو المنون أمَّ اللُّهَيْمِ، كقوله (ابن منظور، 1993، ج3، ص ص: 452 – 453):

لقوا أمَّ اللُّهَيْمِ فجَهّزتْهُم غَشومَ الوِرْدِ نُكْنيها المنونا

وقد جمع السيوطي في المزهر ما استعملته العرب كنيةً علماً على الجنس، نحو: أمّ كذا، وأبو كذا، وبنت كذا، وابن كذا، وقد لاحظت أن استعمالهم (أم كذا) أكثر ما يكون مع الدواهي والشدائد وذات الكثرة، وقد نقلَ عن الاخفش قوله: "كلُّ شيءٍ انضمَّتْ إليه أشياءُ فهو أمٌّ لها. وأمُّ كل ناحية أعظمُ بَلدةٍ فيها وأكثرها أهلاً". (السيوطي، د.ت، ج1، ص: 512، 514، 521، 524).

فكل هذه الدواعي جعلت الأنثى تتبوأ ذلك الموقع في وجدان العربي، وليس بعيداً أن تلقَّفَت اللغةُ ذلك، فجعلتْ التأنيثَ من وسائل المبالغة والتكثير، كما يشهد على ذلك واقع الحال فيها.

4. أبنية المبالغة بتاء التأنيث وشيءٌ من أمثلتها:

يمكن حصر الأبنية التي تلحقها تاء التأنيث للمبالغة بخمس فئات: أبنية مبالغة، واسم فاعل، واسم مفعول، واسم مكان، ومصدر، زيادةً على الجموع التي سبقت الإشارة إليها.

1. أمثلة المبالغة:

أ. فعَّالَة: وذلك نحو: عَلّامَة ونَسَّابَة، وما شابه، وقد جعلَ بعضُ اللغويّين التاء فيها لتأكيد المبالغة؛ لأنَّها صيغة مبالغة أصلاً، ولا يخفى أن في(فَعَّالَة) زيادة مبالغة ليست في(فَعَّال)، قال الرضي: "تدخل (أي التاء) لتوكيد الصِّفَة" (الأَسْترابادي، 1996، ج4، ص: 326)، والرضي يتابع المبرّد كما أشرت ويعدُّ المبالغة في مثل هذا من معنى (الجماعة) الذي أدخلته التاء على الصفة. ولكّني أرى أنّ التأنيثَ نقلَها إلى الوِحْدة التي تفيد التخصيص، فكأنّ (علاّمة) بتخصيصها تعني أنَّهُ مظنة العلم وموطنه، وأن العلم فيه كثير فهو كالآلة المختَصَّة فيه، المنتجة له. كما نقول: فلانٌ أمَّةٌ، فهو واحد استقلَّ بخصائص كثيرة فكأنَّهُ أمَّة وحدَهُ.

ومن أمثلتها: "أكَّالَة، طبَّاخة، فَحَّاشَة، صَرَّامَة، هَيَّابَة، فيَّادَة (متبَخْتِر)، شتّامَة، قَوَّالة" (الأنباريّ، 1981، ج2، ص: 169)، وكلُّ مثال منها معناه أنّه مظنَّة الشيءِ، ومختصٌّ به، وآلته حتى نُسِبَ إليه.

وهذا البناء يستوعب الجمعَ المَشوبَ بالنَّسَب، نحو: جَمَّالة، وحَمَّارة، وحطَّابَة، ونظَّارة، وسيَّارة، ورجَّالة، ويستوعب المبالغة كما بيَّنْتُ، ويستوعب اسم الآلة، نحو: مَلّاحة (منبت المِلْح)، نفَّاطة: مرماة النفط، القذَّافة، الحَرَّاقَة. والجامع بين هذه المعاني الصرفيّة إنّما هو الكثرة التي تأكَّدَتْ بالتأنيث.

ويلحق بصيغة المبالغة هذه فُعَّالة، نحو: لُقَّاعَة (الداهية)، وشُدَّاخَة (الضخم)، وصُيَّابَة (خالص النَّسَب) (الأنباريّ، 1981، ج2، ص: 146).

ب. مِفْعالَة: وذلك نحو: مِجذامَة، ومطرابَة، ومِعْزابَة، ومِفْضالَة، ومِقْدامة (الفراء، 1926، ص: 8، الفارابيّ، 2002، ج1، ص: 313)، فالتأنيث أكَّدَ المبالغة في هذه الصيغة (ابن درستويه، 1998، ص: 425)، ولعلَّ ذلك من جهة تخصيصها؛ لأنّ مِعزاب: كثير العزوبة، ومعزابَة: اختصَّ بذلك حتى صارَ آلته ومظنّته والمنسوب إليه.

ج. فُعَلَة: وهو من أبنية المبالغة المنعقدة بتاء التأنيث، نحو: "هُمَزَة، لُمَزَة، كُذَبَة، نُجَبَة القوم، خُرَجَة (كثير الخروج)، نُكَحَة، حُمَدَة (يُكْثِرُ حَمدَهم)، قُعَدَة (كثير القعود)، سُخَرَة، عُقَرَة، هُذَرَة، جُدَعَة، جُمَعَة، خُضَعَة، صُرَعَة، طُلَعَة، ضُحَكَة، حُطَمَة، لُعَنَة" (الأنباريّ، 1981، ج2، ص: 146، الفارابيّ، 2002، ج1، ص ص: 255 – 258). ولا يخفى أثرُ التأنيث في هذه المبالغة، فهي تجْعَل الواحدَ كأنَّهُ آلةٌ للفعل في كثرة وقوعه منه، أو مظنَّةً له كما في مَفْعَلة وأشباهها. قال الزمخشري: "بناء فُعَلَة يدلُّ على أنَّ ذلك عادةٌ منه قد ضَرِيَ بها" (الزمخشري، 1986، ج4، ص: 795).

د. فاعولَة: وذلك نحو: رجلٌ قاذورة، وباكورة، وهي أولُ الفاكهة، وطاحونة، وهي صيغة مبالغة أصلاً، لحقتها التاء فخصّصتْها، فصارتْ اسم آلة.

ه. فُعُلَّة: نحو: "غُضُبَّة (يغضب سريعاً)، وغُلُبَّة (الذي يَغْلِبُ)، وكُدُمَّة(غليظ)، وخُضُلَّة (الأخضر الناعم)، وكُدُرَّة(غليظ)" (الفارابيّ، 2002، ج2، ص: 2). ولا يخفى أثر التاء في المبالغة، ونقلها الصفة إلى التأنيث للتخصيص والتكثير والمبالغة.

2. فاعِلَة:

تحتمل هذه الصيغة الجمع والمبالغة، فالجمع نحو: شارِبَة ووارِدَة وسابِلَة (الجماعة على ضفَّة النهر)، وأبناء السبيل (ابن يعيش، 2011، ج3، ص: 370)، والتأنيث على إرادة الجماعة، ومن ذلك المارقة: الذي مَرقوا من الدين (الفارابيّ، 2002، ج1، ص: 363)، ومن المبالغة: داهية، وراوية (السجستاني، 1997، ص: 37).

ومن الطريف أنّ الفرَّاء ومَن تبعه –كما تقدَّم– فسَروا معنى المبالغة بالتأنيث في هذه الظاهرة على إرادة معنى الداهية، والداهية ذاتها تحتاجُ تفسيراً من حيث معنى المبالغة الحادث فيها بالتأنيث. قال العسكريُّ: "وللأنثى داهية، ثم يلحقها التأنيث على ما يُرادُ به للمبالغة، فيستوي في الذَّكر والأنثى، مثل: الراوية، ويجوز أن يُقالَ إن الرجلَ سُمِّيَ داهية كأنّه يقوم مقام جماعة دُهاةٍ، وراوية كأنَّه يقوم مقام جماعة رُواةٍ ... وهو قول المُبَرِّد" (العسكري، د.ت، ص: 87). وتوجيه المبالغة في داهية على معنى الجمع غيرُ بَيِّنٍ، فإنّه وإنْ كانت الرابطة قويَّةً بين الجمع والمبالغة، لكنَّ ظاهرَها لا يشير إلى أنّ الجمع مرادٌ هنا. والمبالغة فيها من الجهة التي بسطتها في المبحث السابق. وهو الأمر نفسه الّذي جعلَ (الدابَّ) اسمَ فاعلٍ على حين أنَّ (الدابَّة) فيها معنى المبالغة، لذلك عَمَّتْ الذكر والأنثى، وما يعقل وما لا يعقل، قال النحَّاسُ: "يُقالُ لكلِّ ما دَبَّ من الناس وغيرهم دابٌّ، ودابَّةٌ على المبالغة؛ تأنيث على الصفة والخِلْقَة" (النحاس، 1985، ج3، ص: 331). ويُلاحَظ أنَّ المبالغة لابسَتْ الصفة بملابسة التأنيث لها، ولعلَّ ذلك جاء من كثرة هذا في الإناث لكثرتهن، وكثرة سعيِهِنَّ على الأرض، حتى عُرِف ذلك واختَصَّ فيهنَّ، حتى صِرْنَ كأنَّهنَّ آلةُ الدّبِّ.

قال الزمخشريّ: " وما من غائبةٍ في السماءِ والأرضِ: سُمِّيَ الشيءُ الذي يغيبُ ويخفى غائبة وخافية، فكانت التاء فيهما بمنزلتها في العاقبة والعافية، ونظائرهما: النطيحة والرَّمِيَّة والذبيحة في أنّها أسماء غير صفات" (الزمخشري، 1986، ج3، ص: 382)، وقال الرازيّ: " الداهية التي هي اسم الفاعل من دهاهُ أمرُ كذا إذا أصابَهُ وهو أمرٌ صَعْبٌ؛ لأنَّ الداهية صارتْ كالاسم الموضوع للشديد على وزن الباطية والسائبة التي لا تكون من أسماء الفاعلين، وإن كانت الداهية أصلها ذلك غير أنَّها اسْتُعمِلَتْ استعمال الأسماء وكُتِبَتْ في أبوابها، وعلى هذا يكون معناه ألزمَ وأضيَقَ، أي هي بحيث لا تُدفَعُ" (الرازي، 2002، ج29، ص: 323). والمستخلص من هذيْنِ النصَّيْن هو أنَّ التأنيث خصَّص اسم الفاعل، فجعله مختصَّاً بما يكون الفعل منه كثيراً عظيماً مُبالَغاً فيه. قال السامرّائيّ: "ومثله أسماء الحَشْرِ وهي مؤنَّثَةٌ في الغالب كالقارعة والطامَّة والصاخَّة، فالقارِعَة هي ليس وصفاً لكل ما يَقْرَع، وإنَّما هو اسمٌ لهذا اليوم المُخصَّص، وكذا الطامَّة والصاخَّة" (السامرائي، 2007، ص: 106).

ومن أمثلة المبالغة في هذه الصيغة: نابتة بني فُلان (ما ينبُتُ عليه أموالهم وأولادُهم)، وخالفة (كثير الخلاف)، والضاحكة(السِنُّ)، فالتاء التي لحقت اسم الفاعل في هذا أكّدَت معنى الاستمرار فيه وخصّصتْهُ، حتى صار المعنى فيه كأنَّه دَأْبٌ وعادةٌ وطبيعة. ومن ذلك الراحلة والزاملة، وهو اسم فاعل أصلاً، فاختصّ بالتاء واحتمل المبالغة والتكثير، وأنَّه مظنة ذلك وآلته.

وثمَّة مَلْحَظٌ في (فاعِلَة) وهو أنّه يأتي مصدراً، نحو: عاقبة وخاتمة، وباقية، وخاطئة، وخافية، ولعلَّ ما فيها من تكثير ومبالغة رشَّحَها إلى المصدريَّة؛ لما في المصدريّة من إطلاق وجنس وعموم.

3. اسم المفعول:

أ. مفعولة: وهي وإن كانت في ظاهرها تأنيثاً لاسم المفعول، نحو: مكذوبة (أي: كَذِب): ليس لحدَّهم مكذوبة، ومندوحة (سعة وغِنى)، ومرجوسة(اختلاط) (السامرائي، 2007، ص: 106)، إلّا أنّها خرجت بهذا التخصيص إلى مكافئة المصدر؛ لِما طرأ فيها من مبالغة وتكثير بالتأنيث، بلغَتْ به مبلغ المصدر وعمومه.

ب. فعيلة: أكثر ما تأتي على معنى المفعول، فهي تأنيث فعيل، نحو: ذبيح ذبيحة، ونطيح نطيحة، وقد أشار اللغويّون إلى أنَّ التاء حوَّلَتْ الصيغة من الصفة إلى الاسميّة، فشاةٌ ذبيح وصفٌ لها، أمَّا ذبيحة فهي اسم الشاة المُعَدَّةِ لذلك (ابن مالك، ، ج4، ص: 1480، السامرائي، 2007، ص ص: 56 – 57)، غير أنّه لا يخفى أنّ التأنيث وما فيه من معنى المبالغة في مثل هذا هو الذي جعل الصيغة تتحوَّل إلى ما عبَّروا عنه بالاسميّة، فالذبيح هي الشاة التي ذُبِحَتْ، أمّا الشاةُ التي عادةً ما تُعُدُّ لهذا الفعل، وهو كثير فيها، وهي مظنَّته، فإنَّ هذه الكثرة والمبالغة فيها وجَدَتْ بالتأنيث سبيلاً للتعبير عن ذلك. وربّما أغفلَ بعضَهم عن المبالغة أنَّهُ يُقالُ ذبيحة للشاة التي لم تُذبَح بعدُ، وضَحِيَّة لما لم يُضَحَّ بها بعدُ، ولكنّ هذا هو منطق اللغة، فالمبالغة باعتبار وقوع هذا الفعل عليها، وعلى غيرها مما هو في حكمها، فهي كثرة ومبالغة متَّجهة للشاة باعتبارها هنا جنساً يُحْمَل عليه كل ما هو في حكمهِ، ولو أرادوا شاةً معيّنَة فإنها لا تُذبَح ولا يُضَحّى بها غير مرّة.

وقد حَمَلها ابن يعيش على (فَعولَة)، قال: "حَمولَة وقَتوبَة ورَكوبَة يريدون أنّها ممّا يُحمَل عليها فهي مُتَّخّذة لذلك، وإن لم يقع بها الفعل، فهي كالذبيحة والضحيَّة في أنّها مُعَدَّة لذلك، وقال أبو الحَسَن: إنَّما قالوا حَمولَة حيث أرادوا التكثير" (ابن يعيش، 2011، ج3، ص ص: 370 - 371).

ومن أجل المبالغة في هذه الصيغة جاءت أمثلةٌ أغْنَتْ فيها عن المصدر؛ ربّما لأنّ المبالغة فيها سدَّتْ مسدَّ العموم في المصدر، وذلك نحو: البهيتة بمعنى البُهْتان، والفضيحة من الافتضاح، والرهينة بمعنى الرَّهْن، والسكينة: السكون والوَقار (الفارابيّ، 2002، ج1، ص: 425).

ج. فَعولَـة: وذلـك نحـو: رجـلٌ مَلولَـة (كثيـر المَلَـلِ)، وفَروقَـة (كثيـر الخـوف)، وحَمولَـة، وقَتوبَـة، ورَكوبَـة، يسـتوي فيهـا المُذَكَّـر والمُؤَنَّـث (ابـن يعيـش، 2011، ج3، ص: 373)، أي أنّهـا مُتَّخَـذةٌ لذلـك وإن لـم يقـع عليهـا الفعـل، فهـي كالذبيحـة والضَحِيَّـة فـي أنّهـا مُعَـدَّةٌ لذلـك، ومـن هـذا التخصيـص بالتـاء دخلتهـا المبالغـة زيـادة علـى مـا فيهـا مـن مبالغـة صيغـة أصـلاً؛ لأنَّ فَعـول مـن صيـغ المبالغـة القياسيّة. قـال ابـن درسـتويه: " وأكولَـة الراعـي: تدخلهـا التـاء لأنّهـا اسـم وليسـت بصفـةٍ بمعنـى المأكولـة" (ابـن درسـتويه، 1998 ، ص: 507)، وقـد ذكَـرَ الرضـي: " بـأنَّ التـاء نقلتهـا إلـى الاسميّة، كمـا فـي الذبيحـة والأكولـة" (الأسـتراباذي، 1996، ج4، ص: 326)، ولا يوصَـفُ بهـا؛ لأنّهـا صـارتْ خاصَّـةً بالمبالغـة والاسميّة، فـلا يُقـال: "شـاةٌ حلوبَـة، ولا ناقـةٌ حَمولَـة"، فـإن أردتَ النعـتَ كان بغيـر التأنيـث. ومسـألة النقـل ليسـت مقصـودة لذاتهـا، كمـا هـو رأي فاضـل السـامرائي (السـامرائي، 2007، ص: 56)، وإنّمـا هـي مـن أجـل المبالغـة، أو نتيجـة للمبالغـة التـي لابسـتها بالتأنيـث، زيـادةً علـى مـا فيهـا مـن مبالغـة قبـل ذلـك.

ويتداخـل فـي هـذا البنـاء الجمـع مـع بنـاء المبالغـة قبـل لحـاق التـاء فـي بعـض الأمثلـة، فالحَلـوب، والحَمـول، والركـوب يأتـي جمعـاً، ومفـرده حَمولَـة، وربمـا دلَّ بنـاء المفـرد هـذا علـى الجَمـع (ابـن سـيده، 1996، ج16، ص: 101).

وقـد أشـارَ الفـرَّاءُ إلـى المعنـى الـذي دخـل بالتـاء إلـى الصيغـة، فقـال: "مـا عنـدي حَلوبَـة ولا جَـزورَة، نجـد معناهـا مـا عنـدي شـاةٌ تُحلَـب ولا تُجـزَر، وأنّ قولهـم صبـور وشـكور معنـاه الـذي يصبـر ويشـكر" (الفـراء، 1926، ص: 6). أي أن التـاء خصَّصَتْهـا، فأكسـبها التخصيـص وَفْـرَةً فـي المعنـى ومبالغـة فيـه. قـال ابـن الأنبـاريّ: "يُقـالُ فـي المفعـول: أكولَـة وجـزورَة وظعونَـة، وربّمـا حذفـوا الهـاء مـن المفعـول إذا أرادوا الإبهـام ولـم يقصـدوا قصـدَ واحـدٍ بعينـه، مـن ذلـك:" قـول الله عـزَّ وجـلَّ: (فَمِنْهَـا رَكُوبُهُـمْ) [يـس 72]"" (الأنبـاريّ،1987، ص: 359). فصيغـة فَعـول فـي هـذا قبـل دخـول الهـاء تـدلُّ علـى مبالغـة عامـة؛ فالرَّكـوب مـا يُركَـب عـادةً بكثـرة، والحَلـوب مـا يُحلَـب عـادةً، مـن غيـر تعييـن، أمـا مـع دخـول الهـاء فالكثـرة خُصِّصَـت بالواحـدة، قـال السجسـتاني: "فـإذا كان المعنـى أنَّهـا المفعـول بهـا ألحقـوا الهـاء، فقالـوا: القتوبَـة والحلوبَـة والركوبَـة؛ لأنّهـا تُقْتَـب وتُحلَـبُ، وتُركَـبُ" (السجسـتاني، 1997، ص: 37)، وقولـه المفعـول بهـا أي أنَّ الفعـل يقـع علـى مُعيَّـن، اختـصَّ بذلـك وأُعِـدَّ لـه، وعُـرِفَ فيـه.

ومـن أمثلـة هـذا الـوزن زيـادةً علـى مـا تقدَّمَ مـا أورده الفارابـي: "جَلوبَـة، ورضوعَـة (الشـاة التـي تُرْضِـعُ)، وطَروقَـة (بلغَـتْ أن يطرقَهـا الفحـلُ)، وفَروقَـة (مـن الفَـرَق) ونسـولَة (يُتَّخَـذ نَسْـلُها)، ولَجوجَـة، وصَـرورَة (تـارك النـكاح)، ومنونَـة" (الفارابـيّ، 2002، ج1، ص: 397، ج2، ص: 72).

4. اسم المكان:

لحقت التاء اسم المكان للمبالغة في بناء (مَفْعَلَة)، وهو كثير الشيوع، ومن أمثلته ما أورده الأنباريّ: "مَخْبَثَة، ومَطْيَنَة، ومَلبَنَة، ومَسْمَنَة، ومَبْخَلَة، ومَجْبَنَة، ومَنسَكة، ومَعْلاة، ومَبْوَلَة، ومَوْرَدَة (أي مَحَمَّةٌ)، ومَجْفَرَة، ومَسْلاة، ومَهْرَمَة، ومَغلَطَة ومَغْزَرَة، ومَخْطَأة"، وغيرها (الأنباريّ، 1981، ج2، ص ص: 180 - 182).

وعدَّها سيبويه لتكثير الشيء في المكان، قال: "هذا باب ما يكون مَفْعَلَة لازمة لها الهاء والفتحة، وذلك إذا أردتَ أن تُكَثِّرَ الشيءَ بالمكان، وذلك قولك: أرضٌ مأسَدَة، ومَسْبَعة، وَمَذْأَبَة" (سيبويه، 1983، ج4، ص: 94)، وهي عند الزمخشري من دخول تاء التأنيث على بعض أسماء الزمان والمكان، قال: "كالمَزَلَّة والمَظنَّة والمَعْبَرة والمَشْرَقَة ومَوْقَعة الطائر" (الزمخشري، 1993، ص: 303).

وقال أبو حيّان: "والتاء في (المثابَة) للمبالغة، لكثرة من يثوب إليه (إلى البيت المُكَرَّم)، قاله الأخفش، أو لتأنيث المصدر، أو لتأنيث البقعة، كما يُقالُ: مَقام ومَقامَة" (الأندلسي، 1999، ج1، ص: 607). والمبالغة بالتأنيث تشمل الوجوه الثلاثة التي ذكرها أبو حيّان في المثابة، بل إنّها هي الأساس في هذه الوجوه؛ فقد أُنِّثَت المثابَة ليس بالنظر إلى البقعة وحدَها؛ ولكن بالنظر إلى أنّها بقعةٌ يكثر فيها الشيءُ وتتّسِع لكثرته وعمومه، وهو ما جعلها تصلح للحمل على المصدر بجامع العموم والكثرة.

وعالجَ مجمع اللغة العربية القاهريّ (مَفْعَلَة) بثلاث قرارات، من جهة أنّها مصدر ميميّ لحقته التاء، ومن جهة أنّها تُصاغُ من أسماء الأعيان الثلاثية الأصول للمكان الذي يكثر فيه ذلك، ومن جهة ثالثة وهي لحاق التاء اسم المكان، وقد جُمِع له في هذا القسم الأخير فقط (126) مثالاً، وهو دليل على شيوع أمثلتها وكثرتها. (العصيمي، 2003، ص ص: 414 – 423). ولم يتعرَّض القرار الأول للمبالغة أو التكثير، أمّا الثاني والثالث فقد أشارا إلى الكثرة في المكان إشارة عَجلى خفيفة؛ لأنّ المجمع كان معنيّاً بجواز القياس على الصيغة وحَسبُ. ولو تناول المجمعُ الصيغة من جهة المبالغة لَما تجشّم هذا التقسيم، الذي يصعب فرز الأمثلة فيه لشدّة اختلاطها بين المصدر الميميّ واسم المكان.

والحقيقة أنّه لا يمكن إغفال وظيفة التاء في (مَفْعَلَة) أو تناولُها بمعزل عنها، وإنْ فاتَ ذلك المجمعَ فإنه ما كانَ ليفوتَ ابن جنّي؛ فعند وقوفه على قراءة قتادة وعليّ بن الحسين (مَبْصَرَة) "من قوله تعالى: (فَلَمَّا جَاءَتْهُمْ آيَاتُنَا مُبْصِرَةً قَالُوا هَذَا سِحْرٌ مُبِينٌ)[النمل: 13]"، قال: "كَثُرَتْ المفعَلَة بمعنى الشياع والكثرة في الجواهر والأحداث جميعاً"، ثم ذَكَرَ شيئاً من أمثلتها، وقال بعد ذلك: "وفي كلِّهِ معنى الكَثْرَة من موضِعيْن: أحدهما المصدريّة التي فيه، والمصدرُ إلى الشِياعِ والعمومِ والسَّعة، والآخرُ التاءُ، وهي لمثل ذلك، كرجلٍ راوية،

وعَلّامَـة، ونَسَّـابَة، وهُـذَرَة، ولذلـك كَثُـرَتْ المفعلـة فيمـا ذكرنـاهُ لإرادة المبالغـة" (ابـن جنـي، 1994، ج2، ص ص: 136 – 137).

أمّـا اسـم المـكان فيهـا فـلا تخفـى الكثـرة والمبالغـة فيـه، وأنَّ المبنـى إنّمـا جـاءَ لهـذا المعنـى، وليـس لتأنيـث البقعـة كمـا ذهـب عبّـاس حسـن (حسـن، د.ت، ج3، ص: 325)، ولكـنَّ التـاء جعلـتْ هـذه المـكان لكثـرة الفعـل فيـه أو الاسـم كثـرةً طاغيـةً، ولا طائـل هنـا مـن تفريـع المسـألة إلـى مـا اشـتُقَّ مـن أسـماء الأعيـان كالمَأْسَـدة والمسْـبَعَة، ومـا بُنِـيَ علـى الفعـل كالمَزلّـة والمهْلَكَـة؛ لأنّ المبالغـة والكثـرة هـي مـدار الصيغـة.

والمبالغـة التـي فـي هـذا البنـاء هـو الّـذي جعلـهُ يتحمَّـل اسـم المـكان علـى شـرط الكثـرة، والمصـدر؛ لأنّ فـي المصـدر عمـوم وجنسـيّة وإطـلاق يُناظِـرُ المبالغـة والتكثيـر. بـل إن المبالغـة فيهـا قـد تكـون أشـدَّ مـن المصـدر المُطلَـق لمـا فيهـا مـن تخصيـص، فالبخـل والجُبـن –مثـلاً- عـامٌّ ولِمُطلـق المعنـى، والمبخلـة والمجبنـة أشـدُّ تخصيصـاً منهمـا لملابسـة التأنيـث للبنـاء.

وأجدُني غير موافقٍ فاضلَ السامرائيَ في أحد قَولَيْهِ، وهو: "أنَّ المفعلة تجيء لسبب الفعل، "كقوله عليه الصلاة والسلام: (الولدُ مَبْخَلةٌ مَجْبَنة مَحْزَنَة)" (أبو يعلى، 1984، ج2، ص: 305، رقم الحديث: 1032)، ومنه قولهم: تَرْكُ العَشاءِ مَهْرَمَةٌ، أي مدعاةٌ إلى الهَرَمِ". وأتفق معه على ما استدرك في قوله الثاني، وهو: "وقيلَ بل تأتي لسبب كثرة الفعل ... أي يدلُّ على كَثْرة الجُبْن والبُخْل" (السامرائي، 2007، ص: 34). وهذا هو الحقُّ؛ لأنّ التحقيق يكشف عن أنّها للمبالغة هنا ليس إلّا. وقد أشارَ ابن مالك من قبلُ إلى مسألة السبب، ولكنّه أراد أن البناء يأتي لسبب كثرة الشيء، أو محلِّها، قال: "يُصاغُ (أي (مَفْعَلَة)) من الثلاثيّ اللفظِ، أو الأصلِ؛ لسبب كثرته أو محلِّها" (ابن مالك، 1967، ج8، ص: 3827)، ومن الواضح أن ابن مالك ما تجاوز معنى المبالغة، والمُراد بسبب كثرة الشيء نحو قولهم: "هذا عُشْبٌ مَلبَنَةٌ مَسْمَنَة" (الأنباريّ، 1981، ج2، ص: 180)، أي يأتي باللبن والسمن الكثير.

ومـن أمثلتهـا أيضـاً مـا أورده الفارابـيّ: "مَثْلَبَـة، ومَحْسَـبَة، ومَحْصَبَـة (ذات حصبـاء)، ومَرْقَبَـة، ومَسْـرَبَة، ومَنْقَبَـة، ومَفْلَتـة (مَهْلَكَـة) ومَخْبَثَـة، ومَدْرَجَـة، ومَسْـلَحَة، ومَصْلَحَـة، ومَبْطَخَـة (موضـع البِطّيـخ)، ومَفسَـدَة، ومَتْجَـرَة، ومَسْـخَرَة، ومَشْـجَرَة (كثيرة الشـجر)، ومَطْهَـرَة، ومَفْخَرَة، ومَقْبَـرَة، ومَمْـدَرَة، ومَنْظَـرَة (مَرْقَبَـة)، ومَخْمَصَـة (مَجاعَـة)، ومَنقَصَـة، ومَزْرَعَـة، ومَسْـبَعَة، ومَشْـرَعَة، ومَصْنَعَـة (الحـوض الكبيـر)، ومَقْطَعَـة للنـكاح (وهـو الصـوم)، ومَنْزَعَـة، ومَنْفَعَـة، ومَرْبَغَـة، ومَزْلَقَـة، ومَعْرَفَـة، ومَعْرَكَـة، ومَمْلَكَـة، ومَهْلَكَـة، ومَجْهَلَـة، ومَرْحَلَـة، ومَشْـغَلَة، ومَلْحَمَـة، ومَشْـتَمَة" (الفارابـيّ، 2002، ج1، ص: 284)، وغيـر ذلـك.

ورُبّما تنوعت هذه البنية بأوزان أخرى اختلفت فيها الحركات، نحو: مَفْعِلَة، ومَفْعُلَة، فصارت اسماً للمصدر، نحو: مَوْهِبَة (هِبَة)، ومَوْعِدَة (وَعْد)، وموعِظَة، وهي أخصُّ من المصدر لما فيها من تأنيث ومبالغة وتخصيص، فهي من المصدر كالواحدة من الجمع، لا من حيث العدد، وإنّما من حيث تخصيص الواحدة وتعظيم شأنها مبالغةً في نوعها ومحتواها. ومن أمثلة مَفْعُلَة: مَثُوبَة (الثواب)، ومَشُورَة، ومَعُونَة.

ومن أجل المبالغة بالتأنيث في هذا الوزن ترشَّح منه بناء مِفْعَلَة للدلالة على اسم الآلة، لما في ذلك من مبالغة وتكثير واختصاص بالعمل، نحو: مِرْوَحَة، ومِصْيَدَة، ومِكْنَسَة (الفارابيّ، 2002، ج3، ص: 355).

5. المصدر:

أ. فَعْلَة: هذا البناء معروف في المصنَّفات الصرفيّة بالدلالة على المَرَّة، غير أنَّ التأنيث رشَّحَه للمبالغة، والمبالغة فيها كثرة وعموم فصارتْ الصيغة من أبنية المصادر أيضاً (المنصور، 1984، ص: 209)، قال ابن درستويه: " وقد تدخل عَلامَة التأنيث في الأسماء للتعظيم والمبالغة فيما لا يكون إلّا مرَّةً واحدةً" (ابن درستويه، 1998، ص: 360)، وهو يقصد نحو: مَوْتَة، فالموت معنى عامٌّ والمَوْتَة مُخَصَّصة، وفيها معنى القوَّة والمبالغة، ومثل ذلك: "رَهْبَة، ورَغْبَة، ونَكْبَة، وصَدْمَة، وبَغْتَة، وخَبْتَة (تواضع)، وفَلْتَة، والدَّلْجَة (سُرى الليل) وهو الدَّلَجُ ، وفَرْحَة، ورَقْدَة (هَمدَة بين الدنيا والآخرة)، وجَهْرَة، وحَسْرَة، ورَجْفَة، وغَفْلَة، ولَعْنَة " (الفارابيّ، 2002، ج1، ص: 134)، وغير ذلك. فالمصدر من كل ذلك، نحو: الرَّهب، والرَّغب عامٌّ و(فَعْلَة) منه فيها تخصيص ومبالغة وقوَّة.

ولعلَّ الأصلَ في هذا البناء هو الدلالة على المَرّة الواحدة، غيرَ أنَّ تأنيثه أكسَبَهُ قوَّةً ومبالغةً، فَعَمَّ معناه وصار كالجنس، ومن هنا داخلَتْه المصدريّة، وذلك نحو: الزَلَّة، فهي بناء مَرَّة واحدة، ولكنَّ فيها تخصيصاً يجعل معناها قويّاً مبالَغاً فيه، كما أنّها تُرادُ في كلِّ زلَّةٍ، حتى صارَ معناها الزَّلل، وكذلك (الكلمة) التي صار معناها الكَلِمَ، فدَلَّتْ على الجنس، وهو توسُّع استعماليّ استندَ على ما تحتمله الكلمة من مبالغة بالتأنيث. فالتَوْبَة بمعنى التَّوْب، وحَوْمَة القِتال، والشَّيْبَة بمعنى الشَّيْب، والغِيْبَة بمعنى الغِياب، والصَيْحَة: الصِياح والعذاب، والبَيْعَة: المبايعة.

والإشكال في أن تكون فَعْلَةُ مصدر مرَّة أو مصدراً عامّاً يبدو قديماً، وقد احتكم فيه سيبويه للسياق مع المَزيد، وليس هناك من حَدٍّ واضح لإتباع المصدر لفظ (واحدة) أو عدم إتباعه للدلالة على المَرَّة (سيبويه، 1983، ج4، ص ص: 86 – 87)، مما يعني شدة اختلاط المرَّة بالمصدر، والعِلَّة تتجَلَّى في أنّ التخصيص بالتأنيث جعل البناء يحتمل المصدريّة،

زيـادةً علـى مصـدر المـرَّة. وامتـدّ هـذا الإشـكال إلـى أبنيـة المصـدر المُؤَنَّثـة الأخـرى (غيـر فَعْلَـة)، فـكل مصـدر منهـا لحقتـه التـاء يـدلُّ علـى المـرَّة، ويـدلُّ علـى المصـدر المُطلَـق، ولذلـك احتكمـوا للسـياق فـي الأغلـب (المنصـور، 1984، ص ص: 290 – 299).

والأصـل فـي العلاقـة بيـن المصـدر وتأنيثـه أن تكـون كالعلاقـة بيـن الجنـس والواحـدة منـه، قـال ابـن جنّـي: "المصـدر يـدلُّ علـى الجنـس، مثـل: التمـر والنخـل يـدلّانِ علـى الجنـس، فَضَربَـةٌ نظيـر تَمْـرَة وضَـرْب نظيـر تَمْـر" (ابـن جنّـي، 1954، ج1، ص: 179). غيـر أنَّ التأنيـث فـي اسـم المَـرَّة جعـل فيـه مبالغـةً وتكثيـراً حتـى اتسـع فأشـبه المصـدر مـن حيـث دلالتـه علـى العمـوم والجنـس.

ب. فُعْلَـة: وذلـك نحـو: حُمْـرَة وصُفْـرَة، وحُدْبَـة وبُجْرَة، وهي مـن مصادر الألـوان والعيوب، وجعلَهـا اللغويّـون اسـماً للمصـدر، أي اسـماً مخصّصـاً مـن المصـدر، فالمصـدَر عـامٌّ مُطلَـق، وهـذا البنـاء مخصّـص منـه، كالواحـدة مـن اسـم الجنـس (تمـرة مـن تَمْـر)، ومـن ذلـك مـا أورده الفارابـيّ: "دُلْجَـة مـن الإدلاج، وفُرْجَـة مـن الانفـراج، والزُّبْـدَة أخـصُّ مـن الزُّبْـدِ، وبُكْـرَة أخـصُّ مـن الإبـكار، والحُبْسَـة مـن الاحتبـاس، والخُلْسَـة مـن الاختـلاس، والجُمْعَـة، والخُذْعَـة، والسُّـرْعَة، والسُّـمْعَة، والمُتْعَـة، والنُّجْعَـة، والمُهْلَـة، والعُزْلَـة" (الفارابـيّ، 2002، ج1، ص ص: 161 – 175). وجعـل ابـن درسـتويه معنـى (فُعْلَـة) مقـدار الشـيء (ابـن درسـتويه، 1998، ص ص: -355 356)، فالأكْلَـة مثـلاً هـي المـرَّة الواحـدة، والأُكْلَـة: مقـدار مـا يأكلـه الآكل فـي مقعـد واحـد. وقـد يبلـغ مـا يبلـغ المصـدر ويـؤدّي عنـه، ولـولا المبالغـة بالتـاء مـا تبـوّأ هـذه المنزلـة.

وكـذا الحـال فـي (فِعْلَـة)، وممّـا أورده الفارابـي مـن أمثلتهـا: "رِعْـدَة: الاسـم مـن الارتعـاد، والخِمْـرَة: مـن الاختمـار، والذِّكْـرَة: الذِّكْـر، قـال:

"أنَّـى ألَمَّ بك الخيالُ يُطيفُ ومطافُهُ لكَ ذِكْرَةٌ وشُعوفُ"

والعِبْـرَة، والفِكْـرَة، والهِجْـرَة، والبِغْضَـة (وقيـلَ هـي أشـدُّ البُغْـض)، والخِلْطَـة، والعِشْـرَة، والبِدْعَـة، والشِّـرْعَة، والخِلْفَـة (اختـلاف الليـل والنهـار)، "قـال تعالـى: (وَهُـوَ الَّـذِي جَعَـلَ اللَّيْـلَ وَالنَّهَـارَ خِلْفَـةً) [الفرقـان: 62]"، والفِطْـرَة والمِحْنَـة، ورِدَّة وشِـدَّة، وعِـزَّة وهِـزَّة" (الفارابـيّ، 2002، ج1، ص ص: 195 – 201).

فهـذه الأسـماء أخـصُّ مـن المصـدر؛ لذلـك جعلهـا اللغويّـون اسـماً للمصـدر، وهـي فـي الوقـت ذاتـه تحمـل مـن المبالغـة مـا تحمـل، ممـا جعلهـا تكافـئ المصـدر فـي قـوَّة الدلالـة علـى المعنـى وعمومـه، بـل إنَّ بعـض أمثلتهـا أبلـغ مـن المصـدر كالبِغْضَـة المُشـار إليهـا.

ومثل ذلك بناء (فَعَلَة)، نحو: "الدَّبَرَة، وهي الاسم من الإدبار، والرَّبَعَة: شدَّة عَدْو البعير، والشَفَقَة: الاسم من الإشفاق، والهَلَكَة: الهلاك، والحَدَمَة: صوت التهاب النار، والضَرَمَة: أخَصُّ من الضِرام، والراحَة، والعادَة، والطاعة، والقالَة (من القول)" (الفارابيّ، 2002، ج1، ص: 235، ج3، ص: 339).

ج. أُفْعولَة: وهو من أسماء المصادر، والتأنيث فيها للمبالغة والتخصيص، ومن هنا دخلَتْها المبالغة فكافأت المصدرَ، ومّما أورده الفارابي عليها: "أُعْتوبَة، وأُكْذوبَة، وأُعْجوبَة، وأُلْعوبَة، وأُحْدوثَة، وأُصْبوحَة، وأُمْسِيَة، وأُرجوزَة (من الرَّجَز)، وأُغْلوطَة، وأضْحوكَة للّذي يُضْحَكُ منه، وأكرومَة" (الفارابيّ، 2002، ج1، ص: 275).

د. فَعالَة: وهو تأنيث للمصدر فَعال في الأغلب تخصيصاً ومبالغةً، وذلك ببناء اسمٍ يدلُّ على شدَّة المعنى وتركيزه، قال المُبَرِّد: " والمصادر تقع على فَعالَة للمبالغة" (المبرد، 1997، ج1، ص: 136) ، نحو: صَحابَة بمعنى الصحبة، وهو من أبنية الجَمْع أيضاً، ومما أورده الفارابي عليها: "قَرابَة (مصدراً)، والرقاحة (التجارة) والرَّمادَة: الهلاك (من الرماد)، والبَشارَة (البُشْرى)، والخَسارَة، والدَّعارَة، والغضارَة، والنكارَة (الدهاء)، والنضارَة، والحَماسَة، والنجاسَة، والجَماعَة، والرَّضاعَة، والحَماقَة، والعلاقَة، واللباقَة، والمساكَة (البخل)، والجعالَة، والجَهالَة، والحَمالَة، والنبالَة، والغرامَة (الغُرْم)، والكَرامَة (من الإكرام)، والندامَة" (الفارابيّ، 2002، ص: 384، 470).

ولا أرى (فِعالَة) بعيداً عنها وإن عدُّوها في المهنة، ولكنّها حقيقةً مصدر مخصّص بالتاء مبالغةً وتكثيراً، نحو: فِلاحَة، وحِرائَة، ورِفادَة، وضِمادَة، وعِمادَة (عِماد)، فالتخصيص هو أخْذُ اسمٍ من المعنى العامّ (المصدر) وتخصيصه بالتاء للتعبير عن معنى القوَّة والمبالغة والتكثير فيه. ومنهم مَن عدَّ فِعالَة للدلالة على ولايَة أو حِرْفَة، نحو: الحِجابَة، والسِقايَة، والسِّعايَة (السامرائي، 2007، ص ص: 21 – 22)، والتحقيق أنّه ما جُعِلَ هذا البناء عَلَماً على ما قالوا إلا لما فيه من مبالغة وكثرة، ولا تخفى العلاقة بين الولاية أو الحرفة وكثرة معالجتها وممارستها، وهذا من معنى التخصيص المشار إليه، فالأصل في الدلالة هو المبالغة في الفعل وكثرته، ثم تدرّجَتْ إلى الحِرفَة أو الولاية، وما شابه. وهناك فِعالَة دون حِرفَة ولا ولاية، نحو: "نِياحَة، وزِيادَة، وسِيادَة، وحيازَة، وكياسَة، وقيامَة، وفِراسَة، ورِضاعَة، ورِسالَة" (الفارابيّ، 2002، ج3، ص: 377)، وغيرها. وهو ما يؤكِّد أن المبالغة فيها أصل، وفرعُهُ ما ذهبَ إلى الحِرفة والولاية. كما أن مثل (قِيامَة) تؤيّد أن التخصيص والمبالغة بالتاء أشدُّ دلالة من إطلاق المصدَر، وربما كان مثلها الصيانَة مقابل الصَّوْن. والطريف أنّ هذا البناء من أبنية الجَمْع؛ لقُربِ ما بينه وبين المبالغة والكثرة، نحو: جِراحَة، ومِهارَة (جمع مُهْر) والجِمالَة، والحِبالَة، والحِجارَة.

ويُحْمَل على هذا البناء (فُعالَة) وهو لما انحطَمَ من الشيء وتكسَّرَ، فإذا كان بالهاء فهو فُضالَة الشيء وما تحاتَّ منه، مثل الصُّهارَة، والعُصارَة، والقُشارَة، وغيرها (الفارابيّ، 2002، ج1، ص ص: 447 - 451)، والمبالغة في هذا من باب المبالغة بالتصغير، فحُتاتَةُ الشيء تتطلَّبُ معالجةً ورِفْق، وربّما لأهميّتها، أو لدِقّة معالجتها احتملت معنى التخصيص والمبالغة.

ه. تَفْعالة: نحو: تَقْوالَة، وتَلْعابَة، وتَبْذارَة، وتَرْعايَة، وتَلْقامَة (الأنباريّ،1981، ج2، ص: 169، السجستاني، 1997، ص: 37).

و. فَعالِيَة: وممّا جاء على ذلك: "علاقِيَة (شديدُ الطلبِ لَزومٌ، لا يتفلَّتْ منه حقُّه)، ورَفاهِيَة، ورفاغية (سعة العَيْش) وهواهِيَة، وعلانِيَة، وكراهِيَة، وفطانيَة، وطبانيَة، وزكانية (إصابة الظن) " (الأنباريّ، 1981، ج2، ص ص: 177-174، ابن سيده، 1996، ج16، ص: 175).

ز. المصدر الصناعيّ: وهو مَصدرٌ أُلحِقَ إليه ياء نسبة وتاء تأنيث، وأرى أنَّ من معاني هذا البناء المبالغة فيه بأكثر ممّا في المصدر الصريح، قال ابن درستويه: "وأُنِّثَتْ العبوديّة والربوبيّة للمبالغة والتوكيد في المعنى، وكما قيلَ في الديمومة: الديموميّة" (ابن درستويه، 1998، ص: 207). وأشارَ أبو نصر الفارابيّ إلى قوّة هذا المصدر (الفارابيّ، د.ت، ص: 77)، ويعني بالقوَّة المبالغة التي فيه.

ح. المصدر الصريح: جاءت التاء في بعض المصادر الصريحة تعويضاً عن حرف المدِّ كما في تَفْعِلَة، وفَعْلَلَة، وفَوْعَلَة (ابن جنّي، د.ت، ج2، ص: 304)، وهو تعليل صرفيٌّ بنائيٌّ، أمّا على صعيد الدلالة فإنَّ اللغة أفادتْ من التعويض بالتاء مبالغةً؛ لتعويض ما ذهَبَ من بناء المصدر، ودلالته على عموم المعنى وإطلاقه، وهي ظاهرة تكاد تكون واضحة من حيث العلاقة والتكافؤ بين التأنيث في الصيغة ومصدريّتها. وكذا الحال في نحو مصدر (أفْعَلَ) إن كان معتلَّ العين، وفي مصدر استفعل أيضاً، فإنَّ الألفَ تُحذَف ويُعَوَّضُ عنها بتاء التأنيث، نحو: أراد إرادةً، واستزادَ استزادةً (ابن مالك، ، ج4، ص: 2235). فلولا ما في التاء من مبالغة وتكثير لَما جُبِرَ بها بناء المصدر بعد سقوط المدِّ. وليس الأمر كما ذهبَ فاضل السامرائي في التَّفْعُلَة (مثل التَّهْلُكَة) أنّها لما يؤَدِّي إلى الشيء (السامرائي، 2007، ص: 35)، وهو معنى غير صرفيّ، وإنّما الصرفيّ هو المبالغة في الصيغة والتخصيص. وكذا الأمرُ في فُعولَة: نحو: سُهولَة، وصُعوبَة، ووعورَة، وعُذوبَة، وعُقوبَة، وغيرها (المنصور، 1984، ص: 216).

ط. مُفاعَلَـة: اتّسَـعَت أقـوال اللغويّيـن فـي هـذا المصـدَر إن كان مصـدراً صريحـاً أم ميميّـاً (المنصـور، 1984، ص ص: 265-257)، لكنّهـم اتَّفقـوا علـى زيـادة التـاء فيـه، ولـم يلتفتـوا إلـى أنَّ القضيِّـة فيـه مثـل أي مصـدرٍ أضيـفَ إليـه التـاء للتخصيـص والمبالغـة. إلا أنّ بعضهـم أشـار إلـى المعنـى الخـاصّ بـه وهـو المشـاركة (الحريـري، 1998، ص: 186)، فهـو مصـدر الصيغـة الفعليـة المزيـدة(فاعَـلَ) إلـى جانـب المصـدر الآخـر لهـا، وهـو (فِعـال)، مثـل: قاتـل قتـال ومقاتلـة، فالقتـال جنـس عـامٌّ، والمقاتلـة: مخصّصـة إمّـا للمشـاركة كمـا مـرَّ قبـل قليـل، أو لمعنـى المَـرَّة وهـو مـا التفتَ إليـه السـيرافي(368هـ)، ولـم يَفُتْـهُ أنّهـا وإن حُمِلـت علـى المـرَّة إلا أنهـا تكافـئ المصـدر، قـال: "فالمُقاتَلَـة بمنزلـة: الإقالـة، والاسـتغاثة" (السـيرافي، 2008، ج4، ص: 462)، ولـولا أثـر التـاء فـي هـذا البنـاء لـم يحتمـل التخصيـص، وحَمْلُهـا علـى المـرّة يؤيِّـد هـذا التخصيـص، وهـو الـذي رشّـحها للمصدريّـة.

خلاصة البحث وتوصياته:

1. التأنيـث وسـيلة شـائعة مـن وسـائل المبالغـة فـي العربيـة، وهـي نابعـة مـن نظـرة العـرب للأنثـى ومعانيها.

2. لا تقتصـر المبالغـة بالتأنيـث علـى الأمثلـة المشـهورة فـي المصنفـات اللغويـة، نحـو: علّامـة وراويـة، وإنمـا تتجاوزهـا إلـى كثيـر مـن صيـغ المبالغـة واسـم الفاعـل واسـم المفعـول واسـم المـكان والمصـادر والجمـوع.

3. مـن مسـالك المبالغـة بالتأنيـث توحيـد الاسـم مقابـل عمـوم الصفـة، وتوحيدهـا بالتأنيـث يـؤدّي إلـى مبالغـة نوعيـة فيهـا.

4. هناك علاقة وطيدة بين العموم (في المصادر والجموع) والتأنيث، أساسها المبالغة.

5. وجّـه البحـثُ التأنيـث إلـى المبالغـة وذلـك فـي الأبنيـة التاليـة: فعَّالَـة، مِفْعالَـة، فُعَلَـة، فاعولَـة، فُعُلَّـة، فاعِلَـة، مَفْعِلَـة، ومَفْعُلَـة، فَعْلَـة، فُعْلَـة، فِعْلَـة، فَعَلَـة، فَعَلَـة، أُفْعولَـة، فَعالَـة، فِعالَـة، فُعالَـة، تَفْعالـة، فَعالِيَـة، المصـدر الصناعـيّ، المصـدر الصريـح (تَفْعِلَـة، وفَعْلَلَـة، وفَوْعَلَـة، مُفاعَلَـة).

6. يوصـي البحـث بالالتفـات إلـى مسـألة التأنيـث فـي كثيـر مـن الأبنيـة الصرفيـة العربيـة فـي غيـر تأنيـث الجنـس، كمـا فـي المصـادر والجمـوع والصفـات والأسـماء، وهـي مسـألة جديـرة بالدراسـة العميقـة؛ فعلـى الرغـم مـن تناولهـا فـي بعـض الدراسـات هنـا وهنـاك، غيـر أنّهـا مـا زالـت بحاجـة إلـى دراسـات تحليليّـة شـاملة.

قائمة المصادر والمراجع:

الأستراباذي، الرضي (1996). شرح الرّضيّ على الكافية (تحقيق يوسف حسن عمر، ط2). منشورات جامعة قار يونس.

الأنباريّ، محمد بن القاسم (1987). الأضداد (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم). المكتبة العصرية.

الأنباريّ، محمد بن القاسم (1981). المُذَكَّر والمُؤَنَّث، (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة).

الأندلسيّ، أبو حيان محمد بن يوسف (1999). البحر المحيط في التفسير (تحقيق صدقي محمد جميل). دار الفكر.

أنيس، إبراهيم (1978). من أسرار اللغة (ط6). مكتبة الأنجلو المصرية.

الثعالبي، عبد الملك بن محمد (2002). فقه اللغة وسرُّ العربية (تحقيق عبد الرزاق المهدي). دار إحياء التراث العربي.

الجبالي، حمدي (2004). دور هاء التأنيث في الجمع. مجلة جامعة النجاح للأبحاث، *12*(2).

ابن جنّي، عثمان بن جنّي (د.ت.). الخصائص (تحقيق محمد علي النجار). المكتبة العلمية.

ابن جنّي، عثمان بن جنّيّ (1994). المحتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها (تحقيق علي النجدي ناصف، عبد الحليم النجار، عبد الفتاح إسماعيل شلبي).

ابن جنّي، عثمان بن جنّيّ (1954). المنصف شرح تصريف المازني (تحقيق إبراهيم مصطفى، عبد الله أمين). دار إحياء التراث القديم.

الجوهري، إسماعيل بن حمّاد (1984). الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية (تحقيق أحمد عبد الغفور عطّار، ط3). دار العلم للملايين.

الحريريّ، القاسم بن علي (1998). دُرَّة الغوّاص في أوهام الخواصّ (تحقيق عرفات مطرجي). مؤسسة الكتب الثقافية.

حسن، عبّاس (د.ت). النحو الوافي (ط15). دار المعارف.

ابن درستويه، عبد الله بن جعفر (1998). تصحيح الفصيح وشرحه (تحقيق محمد بدوي المختون، مراجعة رمضان عبد التواب).

الرازي، محمد بن عمر (2002). تفسير الرازي: مفاتيح الغيب (ط3). دار إحياء التراث العربي.

الزبيدي، مرتضى محمد بن محمد (1965). تاج العروس من جواهر القاموس (تحقيق عبد الستار فرّاج وآخرين). وزارة الإرشاد والأنباء.

الزمخشري، محمود بن عمر (1986). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ط3). دار الكتاب العربي.

الزمخشري، محمود بن عمر (1993). المفصَّل في صَنْعَة الإعراب (تحقيق علي بو ملحم). مكتبة الهلال.

السامرائي، فاضل صالح (2007). معاني الأبنية في العربية (ط2). دار عمّار.

السجستاني، سهل بن محمد (1997). المُذَكَّر والمُؤَنَّث (تحقيق حاتم الضامن). دار الفكر المعاصر.

السهيلي، عبد الرحمن بن عبد الله (1992). نتائج الفكر في النحو. دار الكتب العلمية.

سيبويه، عمرو بن عثمان (1983). الكتاب (تحقيق عبد السلام هارون، ط3). عالم الكتب.

ابن سيده، علي بن إسماعيل (1996). المُخَصَّص (تحقيق خليل إبراهيم جفال). دار إحياء التراث العربي.

السيرافي، الحسن بن عبد الله (2008). شرح كتاب سيبويه (تحقيق أحمد مهدلي، علي سيّد). دار الكتب العلميّة.

السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر(د.ت.). الأشباه والنظائر في النحو (تحقيق عبدالعال سالم مكرم). مؤسسة الرسالة.

السيوطيّ، عبد الرحمن بن أبي بكر (د.ت.). المزهر في علوم اللغة وأنواعها (تحقيق محمد أحمد جاد، علي البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3). مكتبة دار التراث.

الصالح، صبحي (2004). دراسات في فقه اللغة (ط16). دار العلم للملايين.

الصيمري، عبد الله بن محمد (1982). التبصرة والتذكرة (تحقيق فتحي أحمد علي الدين). دار الفكر.

العسكريّ، الحسن بن عبد الله (د.ت.). الفروق اللغويّة (تحقيق محمد إبراهيم سليم). دار العلم والثقافة.

ابن عصفور الإشبيلي، علي بن مؤمن (د.ت.). شرح جمل الزجاجيّ (تحقيق صاحب أبو جناح).

العصيمي، خالد بن سعود (2003). القرارات النحويّة والتصريفيّة لمجمع اللغة العربيّة بالقاهرة: جمعاً ودراسةً وتقويماً إلى نهاية الدورة *61*، عام *1415*هـ، *1995*م. دار ابن حزم، السعودية ودار التدمرية.

ابن عطيّة، عبد الحق بن غالب (2001). تفسير ابن عطية: المحَرَّر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز (تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد). دار الكتب العلمية.

الفارابيّ، إسحاق بن إبراهيم (2002). ديوان الأدب (تحقيق أحمد مختار عمر، مراجعة إبراهيم أنيس). مؤسسة دار الشعب.

الفارابيّ، أبو نصر محمد بن محمد (د.ت.). كتاب الحروف (تحقيق محسن مهدي). دار الشروق.

ابن فارس، أحمد بن فارس (1967). المُذَكَّر والمُؤَنَّث (تحقيق رمضان عبد التواب).

الفرّاء، يحيى بن زياد (1926). المُذَكَّر والمُؤَنَّث (تحقيق مصطفى أحمد الزرقا). المطبعة العلمية.

القيسي، الحسن بن عبد الله (1987). إيضاح شواهد الإيضاح (تحقيق محمد الدعجاني). دار الغرب الإسلامي.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (1967). تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق محمد كامل بركات). دار الكتاب العربي.

ابن مالك، محمد بن عبد الله (1982). شرح الكافية الشافية (تحقيق عبد المنعم أحمد هريدي). دار المأمون للتراث.

المُبارَك، مازن (2002). من مسالك اللغة في التذكير والتأنيث. مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، *83*(2).

المبرِّد، محمد بن يزيد (1997). الكامل في اللغة والأدب (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط3). دار الفكر العربي.

المبرِّد، محمد بن يزيد (1970). المُذَكَّر والمُؤَنَّث (تحقيق رمضان عبد التواب، وصلاح الدين الهادي). مطبعة دار الكتب.

المنصور، وسميّة (1984). أبنية المصدر في الشعر الجاهلي). مطبوعات جامعة الكويت.

ابن منظور، محمد بن مكرم (1993). لسان العرب (ط3). دار صادر.

النحاس، محمد بن محمد (1985). إعراب القرآن (تحقيق زهير زاهد، ط2). عالم الكتب.

يعقوب، إميل (1994). المعجَم المُفصَّل في المُذَكَّر والمُؤَنَّث. دار الكتب العلمية.

أبو يَعلى، أحمد بن عليّ (1984). مسند أبي يعلى (تحقيق حسين سليم أسد). دار المأمون.

ابن يعيش، علي بن يعيش (2011). شرح المفصَّل للزمخشريّ (تحقيق إميل بديع يعقوب). دار الكتب العلمية.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanized Arabic References:

al-ʾāstrābādhy al-rḍy (1996). shrḥ al-rḍyy ʻlā al-kāfyh) tḥqyq yūsf ḥsn ʻmr ṭ mnshwrāt jām'h qār yūns

al-ʾānbāryy mḥmd bn al-qāsm (1987). al-ʾāḍdād) tḥqyq mḥmd ʾabw al-fḍl ʾibrāhym al-mktbh al-ʻṣryh

al-ʾānbāryy mḥmd bn al-qāsm (1981). al-mudhakkar wa-al-mu'uannath) tḥqyq mḥmd ʻbd al-khālq ʻḍymh

al-ʾāndlsyy ʾabw ḥyān mḥmd bn yūsf (1999). al-bḥr al-mḥyṭ fy al-tfsyr) tḥqyq ṣdqy mḥmd jmyl dār al-fkr

ʾanys ʾibrāhym (1978). mn ʾasrār al-lghh) t6 .(mktbh al-ʾānjlw al-mṣryh

al-th'ālby ʻbd al-mlk bn mḥmd (2002). fqh al-lghh wsrru al-ʻrbyh) tḥqyq' bd al-rzāq al-mhdy dār ʾiḥyāʾ al-trāth al-ʻrby

al-jbāly ḥmdy (2004). dwr hāʾ al-t'anyth fy al-jmʻ mjlh jām'h al-njāḥ ll'abḥāth 12(2.(

abn jnny ʻthmān bn jnny) d.t .(.al-khṣāʾiṣ) tḥqyq mḥmd ʻly al-njār al-mktbh al-ʻlmyh

abn jnny ʻthmān bn jnnyy (1994). al-mḥtasab fy tbyyn wjwh shwāddh al-qrāʾāt wa-al-ʾīḍāḥ ʻnhā) tḥqyq' ly al-njdy nāṣf ʻbd al-ḥlym al-njār ʻbd al-ftāḥ ʾismāʻyl shlby

abn jnny ʻthmān bn jnnyy (1954). al-mnṣf shrḥ tṣryf al-māzny) tḥqyq ʾibrāhym mṣṭfā ʻbd Allāh ʾamyn dār ʾiḥyāʾ al-trāth al-qdym

al-jwhry ʾismāʻyl bn ḥmmād (1984). al-ṣḥāḥ tāj al-lghh wṣḥāḥ al-ʻrbyh) tḥqyq ʾaḥmd ʻbd al-ghfwr ʻṭṭār ṭ dār al-ʻlm llmlāyyn

al-ḥryryy al-qāsm bn ʻly (1998). durrat al-ghwwāṣ fy ʾawhām al-khwāṣṣ) tḥqyq' rfāt mṭrjy m'ussh al-ktb al-thqāfyh

ḥsn ʻbbās.د) t .(al-nḥw al-wāfy) t15 .(dār al-mʻārf

abn drstīh ʻbd Allāh bn j'fr (1998). tṣḥyḥ al-fṣyḥ wshrḥh) tḥqyq mḥmd bdī al-mkhtwn mrāj'h rmḍān ʻbd al-twāb

al-rāzy mḥmd bn ʻmr (2002). tfsyr al-rāzy mfātyḥ al-ghyb) t3 .(dār ʾiḥyāʾ al-trāth al-ʻrby

al-zbydy mrtḍā mḥmd bn mḥmd (1965). tāj al-ʻrws mn jwāhr al-qāmws) tḥqyq' bd al-stār frrāj

w'ākhryn wzārh al-'irshād wa-al-'ānbā'

al-zmkhshry mḥmwd bn 'mr (1986). al-kshāf 'n ḥqā'iq ghwāmḍ al-tnzyl) t3 .(dār al-ktāb al-'rby

al-zmkhshry mḥmwd bn 'mr (1993). al-mfṣṣal fy ṣan'at al-'i'rāb) tḥqyq' ly bw mlḥm mktbh al-hlāl

al-sāmrā'ī fāḍl ṣālḥ (2007). m'āny al-'ābnyh fy al-'rbyh) t2 .(dār 'mmār

al-sjstāny shl bn mḥmd (1997). al-mudhakkar wa-al-mu'uannath) tḥqyq ḥātm al-ḍāmn dār al-fkr al-m'āṣr

al-shyly 'bd al-rḥmn bn 'bd Allāh (1992). ntā'ij al-fkr fy al-nḥw dār al-ktb al-'lmyh

sybīh 'mrw bn 'thmān (1983). al-ktāb) tḥqyq' bd al-slām hārwn ṭ 'ālm al-ktb

abn sydh 'ly bn 'ismā'yl (1996). al-mukhaṣṣaṣ) tḥqyq khlyl 'ibrāhym jfāl dār 'iḥyā' al-trāth al-'rby

al-syrāfy al-ḥsn bn 'bd Allāh (2008). shrḥ ktāb sybīh) tḥqyq 'aḥmd mhdly 'ly syyd dār al-ktb al-'lmyyh

al-syūṭyy 'bd al-rḥmn bn 'aby bkrdt al-'āshbāh wa-al-nẓā'ir fy al-nḥw) tḥqyq' bdāl'āl sālm mkrm m'ussh al-rsālh

al-syūṭyy 'bd al-rḥmn bn 'aby bkr) d.t .(.al-mzhr fy 'lwm al-lghh w'anwā'hā) tḥqyq mḥmd 'aḥmd jād 'ly al-bjā'ī mḥmd 'abw al-fḍl 'ibrāhym ṭ mktbh dār al-trāth

al-ṣālḥ ṣbḥy (2004). drāsāt fy fqh al-lghh) t16 .(dār al-'lm llmlāyyn

al-ṣymry 'bd Allāh bn mḥmd (1982). al-tbṣrh wa-al-tdhkrh) tḥqyq ftḥy 'aḥmd 'ly al-dyn dār al-fkr

al-'skryy al-ḥsn bn 'bd Allāh) d.t .(.al-frwq al-lghīyh) tḥqyq mḥmd 'ibrāhym slym dār al-'lm wa-al-thqāfh

abn 'ṣfwr al-'ishbyly 'ly bn m'umn) d.t .(.shrḥ jml al-zjājyy) tḥqyq ṣāḥb 'abw jnāḥ

al-'ṣymy khāld bn ṣ'wd (2003). al-qrārāt al-nḥīyh wa-al-tṣryfyyh lmjm' al-lghh al-'rbyyh bi-al-qāhrh jm'an wdrāstan wtqīman 'ilā nhāyh al-dwrh 61 ،'ām 1415h1995 ،m .dār abn ḥzm al-ṣ'wdyh wdār al-tdmryh

abn 'ṭyyh 'bd al-ḥq bn ghālb (2001). tfsyr abn 'ṭyh al-mḥarar al-wjyz fy tfsyr al-ktāb al-'zyz)tḥqyq' bd al-slām 'bd al-shāfy mḥmd dār al-ktb al-'lmyh

al-fārābyy 'isḥāq bn 'ibrāhym (2002). dyā'ān al-'ādb) tḥqyq 'aḥmd mkhtār 'mr mrāj'h 'ibrāhym 'anys m'ussh dār al-sh'b

al-fārābyy 'abw nṣr mḥmd bn mḥmd) d.t .(.ktāb al-ḥrwf) tḥqyq mḥsn mhdy dār al-shrwq

abn fārs 'aḥmd bn fārs (1967). al-mudhakkar wa-al-mu'uannath) tḥqyq rmḍān 'bd al-twāb

al-frrāʾ yḥyā bn zyād (1926). al-mudhakkar wa-al-muʾuannath) tḥqyq mṣṭfā ʾaḥmd al-zrqā al-mṭbʻh al-ʻlmyh

al-qysy al-ḥsn bn ʻbd Allāh (1987). ʾīḍāḥ shwāhd al-ʾīḍāḥ) tḥqyq mḥmd al-dʻjāny dār al-ghrb al-ʾislāmy

abn mālk mḥmd bn ʻbd Allāh (1967). tshyl al-fwāʾid wtkmyl al-mqāṣd) tḥqyq mḥmd kāml brkāt dār al-ktāb al-ʻrby

abn mālk mḥmd bn ʻbd Allāh (1982). shrḥ al-kāfyh al-shāfyh) tḥqyqʻ bd al-mnʻm ʾaḥmd hrydy dār al-mʾamwn lltrāth

al-mubārak māzn (2002). mn msālk al-lghh fy al-tdhkyr wa-al-tʾanyth mjlh mjmʻ al-lghh al-ʻrbyh bdmshq 83(2.(

al-mbrrid mḥmd bn yzyd (1997). al-kāml fy al-lghh wa-al-ʾādb) tḥqyq mḥmd ʾabw al-fḍl ʾibrāhym ṭ dār al-fkr al-ʻrby

al-mbrrid mḥmd bn yzyd (1970). al-mudhakkar wa-al-muʾuannath) tḥqyq rmḍān ʻbd al-twāb wṣlāḥ al-dyn al-hādy mṭbʻh dār al-ktb

al-mnṣwr wsmyyh (1984). ʾabnyh al-mṣdr fy al-shʻr al-jāhly mṭbwʻāt jāmʻh al-kīt

abn mnẓwr mḥmd bn mkrm (1993). lsān al-ʻrb) t3 .(dār ṣādr

al-nḥās mḥmd bn mḥmd (1985). ʾiʻrāb al-qrʾān) tḥqyq zhyr zāhd ṭ ʻālm al-ktb

yʻqwb ʾimyl (1994). al-mʻjam al-mufṣṣal fy al-mudhakkar wa-al-muʾuannath dār al-ktb al-ʻlmyh

ʾabw yaʻlā ʾaḥmd bn ʻlyy (1984). msnd ʾaby yʻlā) tḥqyq ḥsyn slym ʾasd dār al-mʾamwn

abn yʻysh ʻly bn yʻysh (2011). shrḥ al-mfṣṣal llzmkhshryy) tḥqyq ʾimyl bdyʻ yʻqwb dār al-ktb al-ʻlmyh

Feminine -ta in Arabic: structure and significance of exaggeration

Khalaf Ayed Al-Jaradat[1]

Abstract:

This study investigates the exaggerated form of the feminine ta in morphological structures and their applications, e.g., allama, nassaba, rawiyah, and others. In doing so, the research focuses on the different aspects of this phenomenon to bridge the gaps in previous studies.The paper examines the relationship between femininity and exaggeration in different morphological structures that have not been extensively covered by previous research.The findings reveal that the feminine ta has acquired the function of exaggeration through the Arabs' social point of view towards the female. In this context, the female represents abundance, fertility, and danger. Arabic language therefore incorporated this form of "exaggeration" to illustrate dangerous things, such as the word "dahiyyah", which means shrewd. This use is also manifested in other forms, including adjectives, derivatives, verbal nouns, and plurals. The research follows a descriptive method to meet its purposes. Data are collected in accordance with Arabic linguistic studies that deal with classical phenomena such as the one under study.

Keywords: Exaggeration, Feminine ta, Morphological Structures.

(1) College of Arts - Mutah University (Mu'tah - Jordan)
kalafjaradat@gmail.com